الفصل الرابع

شرطى التعليم فى مصر...؟!

...فجأة ،والدكتور يسرى الجمل يمارس ، صباحا بعض مهامه وزيـــرا للتربية والتعليم، فى الثالث من يناير ٢٠١٠ ،إذ بالأوامر تصدر بخلعه من منصبه وتعيين الدكتور – المهندس أيضا – أحمد زكى بدر ، ابـــن وزيـــر الدأخلية الأسبق بدلا منه ،وكالعادة لا اهتمام بأن يوضح أصـــحاب القـــرار للناس ، لماذا خرج فلان وجاء علان ، ولماذا هذا بالذات ولم يكن غيـــره ؟ بل ويجد الوزير نفسه آخر من يعلم ، فالقرارات فى مصر " قدرية ".

لم تكن الصورة التى فى أذهاننا مضيئة للوافد الجديد ، فقد كان رئيسا لجامعة عين شمس التى ننتمى إليها ،وكان ما ينقل عنه مما لا يسر ،ومـــع ذلك ، فقد سعينا إلى أن نبدأ الرجل بالتحية والنصح ،وإن كان من يتولـــون الوزارة عندنا يشعرون بأنهم قد أوتوا من الحكمة ودقة البـــصر بحيـــث لا يحتاجون فيه إلى نصيحة أحد ، فلسنا نحن الذين أتينا بهم ، ولـــسنا نحـــن الذين سوف نذهب بهم فى المستقبل ، بعد أو قرب ،،فلم يهتمون بما نقول ؟

ومع ذلك فقد كان من الضرورى أن نبرئ ذمتنا ،ونبدأ الرجل بحسن النية ، عن طريق صورة جديدة تتمثل فى خطابات " متخيلة " من أبرز أطراف العملية التعليمية (أستاذ تربية – أب – أم – تلميذ..إلخ)، من خلالها نبسط الأوضاع والمشكلات ،والحلول المأمولة ، بكل الأدب والهدوء ، لعلها تجد أذنا صاغية ، لكن ،وأنا أكتب هذه المقدمة ، بعد مرور أكثر مـــن ثمانيـــة أشهر على تعيين الرجل ، لم تجد هذه الرسائل الأذن الصاغية المنشودة .

وأصارح القارئ بأن هذا ما توقعته ، وما قد يدفع البعض ليتساءل : فلم كتبت ما كتبت ؟ وردى هو أننى لو كتبت أملا فى أن يصل كلامى هذا إلى مسئول فيعمل به أو ببعضه ، أو حتى ينقده ، لما أمسكت بالقلم ولـــو مـــرة

واحدة ..فقط أيام كان الدكتور فتحى سروروزيرا للتعليم منذ عـــام ١٩٨٦، حتى عام ١٩٩٠ ، كان الرجل- شهادة للتاريخ – يناقشنى ،حتى ولـــو لـــم يأخذ بأى فكرة ، يكفى أنه قرأ ورد وتحاور ..من هنا فنحن نكتب حقيقة من باب " إبراء الذمة " ، وإيمان بأن الساكت عن الحق شيطان أخـــرس ،والله سبحانه وتعالى يحذرنا فى كتابه الكريم من أن من يكتم الشهادة ، فإنه " آثم قلبه " ...

لكن الأمر لم يقتصر على الرسائل ، فهناك بعض المقالات التى كتبناها ، لكنها خاصة بشخص بدر وسياساته الأولية التى بدت وكأنه " دون كيشوت " يريد أن يصارع طواحين الهواء ،بحيث ترك انطباعا لدى المتـــابعين أنـــه يستمتع بأن تظهر صورته يوميا على صفحات الجرائد وشاشـــات التلفـــاز ،ويتحدث الناس عنه باعتباره سوبرمان التعليم فى مصر ، بل لقد أصـــبح يذكرنا بتلك الشخصية الكاريكاتورية التى رسمها صلاح جاهين فى فى تلك التحفة الأدبية والفنية التاريخية حقا ، بالاشتراك مع سيد مكـــاوى (الليلـــة الكبيرة) لمن كان يتيه بنفسه عُجبا ودلالا مردداً أمام الجماهير " أنا شجيع السيما "!!

والآن إلى الرسائل ، ثم بعد ذاك إلى بعض الموضوعات الأخرى ...

موقع "بدر"
فى سماء وزراء التربية فى مصر*

من الذى يستحق أن يكون وزيرا للتربية والتعليم ؟

لا نقصد هنا التساؤل عن أسماء بعينها ،وإنما نقصد الموقع المهنى والأكاديمى الذى ينبغى الاعتماد عليه لاختيار وزير التربية ؟

صحيح أننا نعلم أن فى مصر ، لا توجد معايير مهنية وأكاديمية تحدد اختيار الوزير، فإذا وجدت مواصفات معينة تتوافر فى واحد ، فسوف لا تجدها متوافرة فى آخر ، فقد أصبح المعتاد أن يتم الاختيار وفقا للعلاقات الشخصية والمواقف الخاصة ،وأهم من كل هذا وغيره ، وفقا للرأى " الأمنى " ، حتى لقد أشيع أن سبب تغيير وزير مثل الدكتور أحمد جمال الدين موسى، هو اكتشاف صلة قربى بينه وبين عضو فى الإخوان المسلمين وهو الدكتور جمال حشمت !

على أية حال فهناك وجهتا نظر فى الفضية ، أولاهما ، ترى أن منصب الوزير هو منصب سياسى ، لا ينبغى بالضرورة أن يكون من أهل التخصص فى الوزارة التى يتولى أمرها ،وإنما هو مدى الخبرة والالتزام برؤية سياسية كلية ، ثم الاعتماد على مجموعة المستشارين الفنيين المتخصصين الذين لابد من الاستعانة بهم .

أما وجهة النظر الثانية ، فتقول بضرورة أن يكون الوزير من أهل الاختصاص فى الوزارة التى يتولى أمرها ، حيث أنه عندما لا يكون متخصصا يستغرق وقتا طويلا حتى يلم بأطراف القضايا والمشكلات التى تواجهها وزارته ، فضلا عن ضعف قدرته على التمييز بين الغث والسمين

---

* جريدة الدستور فى ٢٠١٠/١/٢٨

فيما يقدم له من استشارات ، بل ويمكن لهذا وذاك من المستشارين أن يتملك أذنه وعقله فيصبح هو الوزير الخفى .

والحق أن وجهة النظر الأولى ، كانت هى السائدة قبل قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ ،فرأينا عددا ممن تولى أمر وزارة التربية حكم اختيارهم بالفعل البعد السياسى : مثل على مبارك ،ومحمود سامى البارودى ،وسعد زغلول ،وعدلى يكن، والأخوان أحمد وعلى ماهر ، وأحمد نجيب الهلالى ،ومحمود فهمى النقراشى .

ونجد أن وزارة مهمة مثل الداخلية ، لم يكن يتولاها دائما ضابط شرطة ، بل كان هناك حرص على أن يكون الوزير هنا " سياسيا " ، ومن هنا تولى أمرها ، مثلا ، محمود فهمى النقراشى ، وكذلك فؤاد سراج الدين ، فى فترات مختلفة .

أما الوزراء الذين اصطلح على تسميتهم بالتكنوقراط " المتخصصين " فقد عرف طريقه إلى الحكم فى مصر فى عهد الثورة ، نظرا لسيادة المعيار الشهير الذى ميز بين من سُموا بأهل الثقة ومن سُموا بأهل الخبرة ، إذ لما كان ضباط يوليو لا خبرة سياسية سابقة لهم ، فقد آثاروا أن يعتمدوا على عدد من أساتذة الجامعات الذين لم يعرف لهم انتماء سياسى من قبل ، وينحصرون فى تخصصهم ، فيكونون أقرب إلى " سماع الكلام " ونهج " تمام يا فندم "!!

لكن وزارة التربية ، ربما دون معظم الوزارات تميزت ، خلال فترات طويلة ، باختيار نفر من المفكرين ، ممن يعدون علامات حقيقية وعلامات بارزة على طريق الفكر والثقافة ، ومعروفون بأنهم أصحاب رؤية كلية ،و لعل أبرزهم فى هذا الدكتور طه حسين الذى تولى وزارة المعارف ، حيث كانت تسمى هكذا ، فى عهد وزارة الوفد منذ عام ١٩٥٠ إلى ١٩٥٢ ، وكذلك الدكتور محمد حسين هيكل ، وأحمد لطفى السيد ، والدكتور عبد الرزاق السنهورى فى فترات سابقة.

وإذا كنا نؤمن بالفعل بأن منصب الوزير هو منصب سياسى ومن ثم فلا شرط أن يكون متخصصا ، لكن ما يجرح هذا المعيار أننا نرى التزاما بـــه فى بعض الوزارات ،منذ عدة عقود ، مثل الدفاع التى لا يتولاها إلا ضابط بالقوات المسلحة ،والداخلية التى يتولاها دائما ضـــابط شـــرطة ، ووزارة الصحة التى يتولاها دائما طبيب ،ووزارة الأوقاف التى يتولاها دائما عـــالم من علماء الدين الإسلامى ..وهكذا ، مما يثير التساؤل : لماذا وزارة التربية إذا التى ترتفع الأصوات بألا ضرورة لمتخصص أن يتولاها ؟

ويرد البعض بأن هذا وذاك (غالبا) بحكم اعتباره أستاذا جامعيا ، فهو يعد خبيرا فى شئون التربية والتعليم ،وهذا رأى يتسم بالخلل وســـوء فهـــم المقصود بالشأن التربوى ، فلم تعد التربية أمرا يعتمد على مجرد الخبـــرة والممارسة والتقليد ،وإنما هى أمر يعتمد على مجموعة واسعة ومتعمقة فى علوم التربية والنفس والاجتماع ، فضلا عن الخبرة والممارسة ،وما يحفل به ميدان التعليم العام من قضايا ومشكلات ،وما يتسم به من خصائص ، هو أمر يختلف كثيرا عما يحدث فى التعليم الجامعى .

ولعلنا نكون بحاجة إلى وقفة " تاريخية " أمام الخبرة المصرية فى اختيار وزراء التربية والتعليم ، لنرى موقع الوزير الحالى " بدر " فى هذه الملحمة الطويلة .

فلم يكن هناك قبل عهد محمد على إدارة ، فضلا عن القـــول بـــوزارة ،خاصة بالتعليم ،وكانت الجهة الأولى فى التاريخ المصرية التى أنيط بهـــا إدارة الشأن التعليمى تسمى " ديوان المدارس " ، وذلك عام ١٨٣٧

أما المرة الأولى التى ظهرت فيه هذه الإدارة فى صورة وزارة ، فقـــد كانت سنة ١٨٧١ ، وكان أول من تولاها هو " على مبارك " ، مما ســـاعد على اكتسابه لقب " أبو التعليم " فى مصر ، حيث ظلت فترة طويلة تسمى " بالنظارة " ، مثل كافة الوزارات .

أما أول مرة ظهر فيها اسم " وزارة المعارف " فكان عام ١٩١٤ ، التى تولاها عدلى يكن ، ثم تسمت " بالتربية والتعليم ، عام ١٩٥٥ ، حيث تولاها " كمال الدين حسين " ، أحد أبرز أعضاء مجلس قيادة الثورة .

وباستقراء قائمة الذين تولوا أمر التربية والتعليم ، أيا كان الاسم ، منذ عام ١٨٣٧ ، سوف نجد الانتفاء التام لمعاير الجدارة والاستحقاق ، إلا فيما ندر ، كما سوف نكشف فيما يلى ..

فأكثر من تولوا أمر وزارة التربية هم خريجو كلية الحقوق ، حيث بلغ عددهم ٢٧ وزيرا ، كان آخرهم الدكتور أحمد جمال موسى ، الذى ترك الوزارة عام ٢٠٠٥

ومن أشهر هؤلاء : سعد زغلول ، والسنهورى ، وأحمد لطفى السيد ، ومحمد حسين هيكل ، والنقراشى ، وأحمد ماهر ، وعلى ماهر ، وأحمد فتحى سرور ، ومحمد عبد الخالق حسونة ،وعلى زكى العرابى ،وعبد السلام فهمى جمعة ،ومحمد حلمى مراد ،ومحمد حافظ غانم ،وغيرهم .

أما المهندسون ، فقد كان أولهم هو أبو التعليم المصرى ، على مبارك ، وآخرهم أحمد زكى بدر ،ولم يتولى غير هذين ، إلا الدكتور حسن إسماعيل ،والدكتور يسرى الجمل .

وكان للعسكريين نصيب بطبيعة الحال ، وكان أبرزهم شخصيات انغمست فى العمل السياسى ، مثل " محمد شريف " و " مصطفى رياض " ،و" محمود سامى البارودى " ، وآخرهم هو كمال الدين حسين أحد ابرز قادة ثورة يوليو.

وتولى أمر الوزارة أميران ،أولهما هو الأمير حسين كامل لمدة عام ، ١٨٧٢ ، وهو الذى أصبح سلطانا لمصر بعد فرض الحماية عام ١٩١٤ ،وعزل الخديوى عباس حلمى، وثانيهما هو الأمير عمر طوسون ، عام ١٨٧٤،والذى له كتاب مشهور عن البعثات العلمية فى مصر.

وتولى أمر الوزارة من المتخصصين فى العلوم والرياضيات كل من العالم الشهير محمود حمدى الفلكى ، وكذلك الدكتور مصطفى كمال حلمى .

فماذا عن المتخصصين فى العلوم التربوية والنفسية التى هى القاعدة العلمية والفنية والمهنية للوزارة نفسها ؟

الحق أن هناك عددا ممن تخرجوا مما كان يسمى بمدرسة المعلمين العليا ،والتى كانت تجمع بين التخصص العلمى الأكاديمى وبين دراسة العلوم التربوية ،وإن بنسبة قليلة ،وكان أول هؤلاء " محمد أحمد رفعت " ،وذلك فى شهر يوليو ١٩٥٢ ، قبل الثورة مباشرة ، لكن كان أبرزهم حقا ، رائد التربية فى العالم العربى وهو إسماعيل القبانى ،ومحمد عوض محمد، وأحمد نجيب هاشم ،وكذلك الدكتور عبد العزيز السيد ،والذى كان كذلك أول وزير للتعليم العالى وأول مدير لليونسكو العربية ،وكان مدرسا لجمال عبد الناصر فى الكلية الحربية .

ويستوقفنا هنا أن الدكتور عبد السلام عبد الغفار ، كان هو أستاذ التربية الوحيد الذى تولى أمر الوزارة ، ويكون متخرجا من كلية التربية بجامعة عين شمس ؟!!

وكان المتخصص الوحيد فى الطب الذى تولى أمر الوزارة هو حسين بهاء الدين .

أما منصور حسين ، فكان المتخصص الوحيد فى الزراعة ،وجاء وزيرا للتربية .

وتولى أمر الوزارة اثنان من تخصص التجارة ، أولهما هو " على عبد الرازق ، والثانى ، عادل عز ، وإن كان " قائما بأمر الوزارة " .

وأقصر فترة قضاها وزير تربية ، هو " سعد اللبان " حيث استمرت وزارته من ١٩٥٢/٧/٢٤،إلى ١٩٥٢/٩/٦

وأطول من تولى أمر الوزارة هو الدكتور حسين كامل بهاء الدين ، من عام ١٩٩١ حتى عام ٢٠٠٤ ، يليه مصطفى كمال حلمى الذى استمر ما يقرب من عشر سنوات ، منذ عام ١٩٧٥ ، حتى عام ١٩٨٤

وتولى بعض الذين شغلوا موقع وزير التربية ، رئاسة الوزارة ،فقط فيما قبل الثورة ، مثل : محمد شريف ، ومصطفى رياض ، فى القرن التاسع عشر ، وسعد زغلول ، وعدلى يكن ،ومحمود فهمى النقراشى ، وعلى ماهر ، فى القرن الماضى.

وشغل بعض الذين تولوا وزارة التربية أيضا موقع رئاسة حزب مهم فى العهد الملكى، أبرزهم بطبيعة الحال سعد زغلول (الوفد) ،وعدلى يكن ،والدكتور محمد حسين هيكل (الأحرار الدستوريين)٠

وإذا كانت مؤسسات إعداد المعلم (مدرسة المعلمين العليا ،وكليات التربية) هى المؤسسات التى تعد عشرات الألوف من المعلمين الذين ينبثون فى جميع ربوع البلاد ، يبنون أبناء ملايين المصريين ، وأساتذتها هم الذين – فى الغالب والأعم –يصممون مناهج التعليم ، ويؤلفون الكتب التى يتعلم منها ملايين التلاميذ ،وخريجوها هم أيضا الذين يضعون الامتحانات ويصححونها ، ومن ثم فهذه المؤسسات هى خطوط الإنتاج الرئيسية لكل ما يُشَغّل وزارة التربية بمختلف أجهزتها ، فما نصيبها منذ عام ١٨٣٧ ، حتى عام ٢٠١٠ من وزراء التربية ، أى مدة ١٧٣ عاما = ٢٠٧٦ شهرا ؟ صدق أولا تصدق ، عزيزى القارئ أن نصيب من تولى وزارة التربية من علماء التربية لم يزد عن ٣٧ شهرا طوال هذه المدة ؟ ، أى بنسبة ١،٧٨% !!!

ليس انحيازا إلى كليات التربية بالنسبة لوزارة التربية وإنما هو تساؤل نطرحه : إذا كان أولو الأمر يُحَكّمون المعيار القائل بأن الوزارة منصب سياسى ، فلم لا يطبق هذا على جميع الوزارات ؟ وإذا كان المعيار هو التخصص ، فلم لا يطبق هذا على الجميع ؟

ثبتوا لنا معيارا واحدا ، أيا كان ، فالمساواة فى الظلم مستوى من مستويات العدل !!

قد يتصور بعض القراء ممن لا يعرفون كاتب هذه السطور أننى لا بد – باعتبارى أستاذا فى التربية – أن أكون متطلعا لأن أكون وزيرا ، فأبادر إلى القول بأننى بلغت ثلاثا وسبعين عاما من العمر ، فضلا عن أن النظام الحالى ، حتى لو كنت أصغر من ذلك ، يستحيل أن يفكر فى مثلى ،كما يستحيل علىّ أن أتوقع ترشيحى لأى موقع حكومى ، صغر أو كبر !

رسالة من أستاذ تربية
إلى وزير التربية*

الأستاذ الدكتور أحمد زكى بدر...

أعلم علم اليقين مسبقا ، أن رسالتى سوف تذهب أدراج الرياح ، كسابقتها من مئات المقالات التى كتبتها عبر أربعين عاما ،وأن الكتابة من وجهة نظر نقدية إلى الوزراء فى مصر ليست أكثر من عملية نقش على الماء ، لكنها المهمة الأخلاقية التى أمرنا الله عز وجل بها ، أن نأمر بالمعروف ، وننهى عن المنكر ...

أقول لك الحق ...لم يكن أمر اختيارك وزيرا للتربية والتعليم أمس ، الأحد الثالث من يناير ٢٠١٠ أمرا مغاجئا لمثلى ، ولآخرين ، على الرغم من أن النظام القائم عوّدنا أن تجئ اختياراته للوزراء مفاجئة ، بحكم العقل العسكرى الذى يشكل العمود الفقرى للنظام ، حيث يعمد إلى مفاجأة الطرف الآخر بتحركاته ، فضلا عن جهلنا المستمر بالسؤال التقليدى : لماذا ذهب فلان ، ولماذا أتى علان ؟ فهذا شأن لا يهمنا نحن أبناء هذا الشعب المفترض أن نكون شركاء فى الحكم ،وإنما هو شأن الحاكم وحده الذى لا شريك له .

وإذا كان النظام قد عودنا أيضا أن يجئ الوزير الجديد من عالم يجهله الكثرة العظمى من الناس ، إلا أنك من تلك القلة التى خرقت القاعدة ، فطوال رئاستك لجامعة عين شمس ، كانت الصحف وأجهزة الإعلام المتعددة ، أحيانا ما تردد اسمك فى تصرفات تثير دائما الاحتجاجات والاعتراضات ، من هنا وهناك ، فضلا عن أنك ابن وزير أمنى أسبق مشهور ، تأكيدا على أن القاعدة الشهيرة " ابن الوز عوام " !!

---

* جريدة الدستور فى ٢٠١٠/٢/٤

أما أننى لم أفاجأ ، فقد لاحظنا منذ فترة ، أن هناك مناسبات مهمة ، كنتَ رئيس الجامعة الوحيد الذى انفرد بتوجيه الدعوة إليه ، وأهم من هذا حقيقة هو خبرتك فى إدارة جامعة عين شمس وفقا للنهج الأمنى فى الإدارة ، الذى لا يمسك بيده عصا وجزرة وإنما هى العصا وحدها ، دون جزرة ،وما ترتب على هذا من التوسع الملحوظ فى الدائرة الأمنية بالجامعة ، حتى أصبحنا نوقن بأن الجامعة وكلياتها لها وجهان : وجه أكاديمى معروف من الأساتذة ، هو الذى يقره القانون ، ويظهر للناس ، والوجه الآخر هو رجال الأمن ، أصحاب السلطة الحقيقية ، حتى أن صديقا بإحدى الكليات نصح زميله العائد من خارج ،وقت خلو منصب العمادة ، أن يبحث له عن " معرفة " فى أمن الدولة كى يقع الاختيار عليه ! ولم يتبقى من الجامعة غير موقع رئيس القسم ، الذى ما زال تعيينه ملتزما بالحد الأدنى من التقاليد والأعراف الجامعية السليمة !

وعلى الرغم من أننى واحد من الناس الذين أشبعوا الوزير السابق ، يسرى الجمل نقدا ، حتى إن أحد مقالاتى حمل عنوانا أقول فيه (كن شجاعا يا رجل واستقل) ، عقب فضيحة تسرب امتحانات الثانوية العامة عام ٢٠٠٨ ، لكننى شعرت بالإشفاق على الرجل عندما تم إخراجه ، فخروج وزير واحد بعينه ، يعنى أنه هو الفاشل الوحيد بين الوزراء ، بينما عودنا النظام القائم أنه لا يعير معايير جودة الإدارة انتباها ، فضلا عن أن هناك وزراء آخرين ، يستحقون أن يقنفوا بكل ما يمكن قذفه فى وجوه الفاشلين من الحكام والوزراء والقادة .

وزير تربيتنا الكريم ...

أعلم علم اليقين أن سابقيك وحالييك من الوزراء والقادة ، يعرفون جيدا أن كلمة من هنا وكلمة من هناك ، توجيها أو نقدا ، يستحيل أن تؤثر فى مكانتك عند أولى الأمر ، فلا أحد من الثمانين مليون مصرى له دور فى إيصالك إلى مقعدك ، ولا أحد فى الثمانين مليون مصرى يمكن أن يكون له

دور فى إخراجك – لا قدر الله – وبالتالى فالفضل كل الفضل هو لدى أولى الأمر ،ولدى الشعب المصرى من الخبرة ما جعله يكاد يوقن أن الوزير المحبوب من الناس ، لا يستمر طويلا ،وأن الوزير المكروه يتدعم موقفه بقدر كراهية الناس له ،ومع ذلك ، فإن مبدأ " إبراء الذمة " يقتضينا أن نسجل أملنا فى أن تعرف بعض الأمور طريقها إلى فى عهدك ، مثل :

الأمر الأول : أن هذه الوزارة قد سبق أن تولاها مفكرون وزعماء أفذاذ يفخر بهم لا التاريخ المصرى وحده بل التاريخ العربى كله ، مثل الدكاترة ، طه حسين ، ومحمد حسين هيكل ، وعبد الرزاق السنهورى ،ومحمد حلمى مراد ، وكذلك : على مبارك ،وأحمد لطفى السيد ،وإسماعيل القبانى ، وغيرهم ، ومن ثم فثق أن التاريخ هو حَكَم عدل ، إن شئت أن يسجل أعمالك بآيات التقدير والاحترام ، فلك هذا ، وإن شئت أن يسجلها بغير ذلك ، فلك أيضا هذا ، فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ،ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره .

الأمر الثانى – على الرغم من خبرتنا غير الطيبة فى موقفك من " علوم التربية " ،والمتخصصين فيها ومؤسساتها العلمية ، بدءا من إلغائك برنامج إعداد المعلم الجامعى ، الذى أثبت امتيازا وجودة وقلة تكلفة ،فضلا عن نتائج مبهرة ، لمسناها عبر ما يقرب من عشرين عاما خبرة فى المشروع ، إلى إلغائك لكلية التربية النوعية ،إلا أننا نُذَكرك بأنك فى الموقع الجديد لست إزاء عدة ألوف من أبناء الناس ، وإنما ما قد يصل إلى ما يقرب من عشرين مليون ، أى ربع الشعب المصرى ، ومن ثم ، حاول أن تخفف من نظرة التعالى والاستخفاف التى أظهرتها تجاه علوم التربية ومؤسساتها وثق أن زمن " حلاق الصحة " قد ولى منذ عدة عقود وأن تربية الناس وبناء البشر عملية علمية منهجية من الطراز الأول ، وبالتالى فهذه العلوم يمكن وصفها بأنها " هندسة بشرية " ، لابد أن تجد لها مكانا محترما بجانب " الهندسة المادية " التى تخصصت أنت فيها.

الأمر الثالث – وعلى الرغم من قولى هذا ، فأرجو ألا أكون متناقضا عندما أحذرك فى الوقت نفسه من " التربويين " ، أو بمعنى أصح " فئة منهم ، " يلبدون " على الرصيف المقابل للوزارة ، حتى إذا جاء وزير ، أسرعوا إليه بعمليات متعددة لست خبيرا فيها ، بحيث يلتفون حوله تدريجيا ، مستغلين عدم علمه بعلوم التربية وعلم النفس ، فإذا به بعد فترة لا يفكر إلا وفقا لما يفكرون ، ولا يقرر إلا ما يرون ، مستغلين ما حصلوه من علم فى " تفصيل " القوانين والقرارات ،وهم من أسميناهم فى مقال سابق :" ترزية التعليم " ، فضلا عن سوفسطائيه الذين يبررون ويمنطقون ، سعيا لكسب رضاك ،وطمعا فى كسب حظوة ،وقد كان الوزير الأسبق ، العظيم ، الدكتور أحمد جمال ، ذكيا فى التحسب لهذا ، فكوّن ما أسماه لجنة حكماء من عدد من العلماء الكبار ، الذين لا يحتلون موقعا تنفيذيا ، فتبرأ ذمتهم من الهوى .

الأمر الرابع ، أن البعض سوف يغريك بكلام حلو ،وأفكار مبهرة ، مما جاء فى كتب التربية وعلم النفس ونظرياتهما ،ومما تم فى مدارس ومعاهد بعض الأمم المتقدمة ، وخاصة الولايات المتحدة ، ملحين على تطبيق هذا وذاك فى مصر ، إلا أن ما قد تتصف به بعض الأفكار من بهاء شكل ولمعان إخراج وضياء منتج، ربما تصبح عكس ذلك عندما تعرف طريقها إلى التطبيق ، لأن المتغيرات المجتمعية لها دور حاسم ، ولو أردنا مثالا على ذلك ، فسوف نرى أن ما سمى " بالتقويم الشامل " هو قائم على أعظم النظريات التربوية والنفسية جودة وروعة ، لكن ما يصعب حصره من متغيرات البيئة والناس ، يغتال المنشود منها فتصبح وبالا على التعليم وعلى الناس .

الأمر الخامس – الأخذ بجدية بمبدأ أن التعليم هو العمود الفقرى لقضية الأمن المجتمعى ، أقول هذا حيث أن مصطلح " الأمن القومى " قد ابتذل ، بحيث أصبح يساوى عند معظم المصريين " أمن الدولة " ، ولو توقفت

بعض الشئ أمام صور متعددة من الأمن ، مثل الأمن الغذائى ،والأمن العسكرى ،والأمن الصحى ...إلخ ، فسوف تجد أنها جميعا تستند إلى ما يكون عليه الإنسان المصرى من صحة وعافية وسوية ، عقلية ، وجسمية ، وأخلاقية ،ونفسية ،وهذا أمر لابد أن يُصارح به أولو الأمر ، حتى يمكن للتعليم أن يحتل الأولوية الواجبة فى الإنفاق ، الذى هو المعضلة الأساسية ،وكل الدول المتقدمة ، لم تتقدم إلا لأنها وضعت التعليم فى صدارة سلم الأولويات .

الأمر السادس – هو أن جوهر " الأمن المجتمعى " ،هو كيفية الحفاظ على أصول الشخصية الوطنية ، من لغة وطنية وعقيدة دينية ، وتاريخ ،ومن ثم فإن ما نراه منذ عدة سنوات من انحسار تدريجى لأصول الشخصية الوطنية من قاعات التعليم ومدارسه ، هو علامات كارثة تاريخية مفزعة ، يجب أن تستنفرنا بما لا يقل عن استنفارنا لما هو منتظر من فقر مائى ، أو تغير مناخى . ومن أبرز مظاهر الخطر التى تهدد هذه الشخصية الوطنية ، هو هذا الانتشار السرطانى لصور تتعدد وتتنوع ، باسماء مختلفة : مدارس لغات ، مدارس أجنبية ، مدارس دولية ..إلخ . إن انفتاح الأبواب على الثقافات الأخرى فريضة مهمة وأساسية لا يمكن لأحد أن يمارى فيها ، لكن هذا جانب ، وخلع النوافذ والأبواب كلية ، كما هو حادث الآن أمر آخر ..

يا وزير التربية ...

إن قلوب ملايين الآباء والأمهات وعيونهم وعقولهم معقودة على ما سوف تعمل ،وهى تحمل من الإحباطات ، على مر سنين طوال ما تنوء به أضخم الجبال ، فلا تزد إحباطتهم حِمل " خردلة " ،وكن لهم ولا تكن عليهم ..وفقك الله إلى ما يحبه ويرضاه ...

رسالة من أب مصرى
إلى وزير التربية والتعليم*

سيادة الوزير المبجل للتربية والتعليم ، الدكتور أحمد زكى بدر

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وبعد

مقدمه لسيادتكم ، مواطن مصرى ، مشكلته الحياتية الأساسية أنه شخص على باب الله ، يعيش على حد الكفاف ،غير ذى قربى بكبير من الكبار ، سواء فى عالم السياسة أو المال أو الإدارة ، لكن الله عز وجل وهبه نعمة حب القراءة وعشق المعرفة ، مما يمكنه ان يكتب مثل هذه الرسالة ..

كنت إلى عامين مضيا موظفا فى إحدى وزارات الخدمات ،ولعلك تعرف – ولو نظريا – معنى أن يكون الإنسان موظفا فى مصلحة حكومية من حيث ضيق المعيشة ، مما اضطرنى لأن أعمل – بعد طول انتظار وسعى شاق – بعد الظهر ،وبالتالى لا أستطيع أن أستمتع بالحياة العائلية إلا لماما ،وبصفة خاصة يوم العطلات ،وما أكثرها فى مصر من حسن حظ مثلى ،وكل من حاله يماثل حالى .

رزقنى الله ثلاثة من الأبناء : بنت واحدة ، وابنين من الذكور ، أولهم ولدت عام ١٩٨٧، والثانى عام ١٩٩١ ، والثالث عام ١٩٩٤ ...لا تقلق ، فلن أسترسل فى التفاصيل ، فأنا أعلم علم اليقين كم هو ثمين وقتك ، وكم هى كثيرة مشاغلك ، ولكننى تعمدت ذلك لأن له صلة وثيقة بموضوع رسالتى هذه إليك .

فيا سبحان الله ، على الرغم من أن الفروق العمرية قليلة إلا أنها تحولت إلى فروق واسعة ، عندما التحق كل منهم بمدرسة .

---

* جريدة الدستور فى ٢٠١٠/٢/١١

فالبنت ، المولودة عام ١٩٨٧ ألحقتها بعد ست سنوات بمدرسة حكومية ، كما تعلم أبوها وأمها ، قبل ذلك فى الستينيات ، حيث قدمت المدرسة لنا والحمد لله تعليما جيدا ، استطعنا به ، نحن أبناء الفقراء ، أن نكتفى به بحيث لم نضطر إلى تعاطى الدروس الخصوصية ،وهى رحمة من المولى عز وجل ، حيث كانت أسرة كل منا على درجة من الفقر أشد مما نحن عليها ، ولو لم تقدم لنا مدارس الستينيات هذا التعليم الجيد ، فغالبا كان علينا أن نترك المدرسة مبكرا ، ما دامت أسرتنا كانت ستعجز عن تمويل تكلفة الدروس الخصوصية .

وأقول لك الحق ، كان من عادتى أن أتابع دروس ابنتى فى بعض الأحيان ،ولا أشعر فى قرارة نفسى بالرضا عن مستوى فهمها ، لا لغباء لديها أو كسل عقلى ، ففى تعاملها معنا ومع الجيران والأهل ، كانت الإبنة تظهر علامات ذكاء معقول والحمد لله ، لكن كانت المشكلة الأساسية أنها لم تتقن القراءة والكتابة إلا بعد ما يقرب من ثلاثة أعوام من التحاقها بالمدرسة الابتدائية ، نتيجة قصور فى تعليمها المدرسى ، فى الوقت الذى كنا نحن نتقنها فى الصف الأول ،وماذا أقول لك عما ذكره والدى رحمه الله ، من أن الواحد منهم كان يتقن القراءة والكتابة قبل الالتحاق بالصف الأول لأن العادة كانت قد جرت بالالتحاق أولا بكُتاب القرية ، يحفظ بعض سور القرآن الكريم (وربما كله) ،ويتقن القراءة والكتابة بالضرورة ، لا عليك ، فذاك زمن قد ولى مأسوفا عليه غاية ما يكون عليه الأسف!

ولما كانت الإبنة ضعيفة القراءة والكتابة ، كان من المستحيل أن تُحصل ما فى المواد المقررة من معلومات ومعلومات فالقراءة ، كما لابد تعنمون ، هى نافذة المعرفة الأساسية.

حاولت قدر الطاقة أن أُعوض هذا الذى قصّرت المدرسة فيه ، بقدر من الشرح الذى استطعته طوال المرحلتين الابتدائية والإعدادية ،ومعى الزوجة

الصابرة التى كانت تقتطع من وقت مهمامها هذه المهمة الجديدة على المرأة المصرية ألا وهى " المذاكرة " للأولاد !

فلما انتقلت الإبنة بعد جهد شاق إلى المرحلة الثانوية ، أصارحك القول ، لم يكن مستوايا التعليمى ، وما تبقى منه يعيننى ،وكذلك أمها ، على مساعدة الإبنة ، فاضطررنا إلى أن نعطيها بعض الدروس الخصوصية ، لكن ،فى أواخر العام ، وفى بعض المواد ،لا كلها حتى قضى الله أمره والتحقت بكلية دون مستوى ما كانت تتمنى !

فلما جاء ابننا الثانى ،لم نشأ أن نلحقه بمدرسة حكومية ، فقد أصبحت ، كما يقولون ' الداخل إليها مفقود ،والممتنع عنها مولود " ، فقد كنا قد بدأنا نلحظ التدهور الذى أصابها بالتدريج من خلال ابنتنا ومقارنة ما تراه وتلمسه ، بما كنا نراه نحن ونلمسه ، مع أن منطق التطور سيادة الوزير يقتضى التحسن ، حيث يصدع المثقفون رؤوسنا بالحديث عن عصر المعرفة (!!) والتقدم التكنولوجى ،وسيادتكم لا شك ، بحكم التخصص الهندسى ، تعلمون ذلك جيدا أكثر منى، فهل كُتب علينا أن نسير عكس حركة التاريخ ؟!

لا أريد أن أستغرق فى هذا ، فهذا كلام كبير على مثلى ، حتى مع كثرة قراءاتى ، لكنها على أية حال غير متعمقة وغير شاملة .

هنا قالوا لنا أن وزارة التربية سارت على النهج نفسه المعروف : هذا رغيف خبز مدعم ،وذاك سياحى ، فأنشأت مدارس جديدة اسمها التجريبية ..فى البداية تصورت أن كون اسمها " تجريبية " أنها تجرى تجارب تربوية ، ثم اتضح لى أن الاسم على غير مسمى ، وأن المسألة – لا تؤاخذنى فى طول لسانى – إن هى إلا عملية " تحايل " من الوزارة حتى تتقاضى مصروفات من الطلاب ، ما دام الدستور ينص على أن الدولة مسئولة عن تقديم الخدمة التعليمية " مجانا " ..هكذا تقول الأوراق !!

سألت ، فقيل لى أن المصروفات عدة مئات تقل عن أصابع اليد الواحدة ،وشكل هذا مشكلة لنا حقيقة ، فمرتبى الحكومى لا يكفى ، لكن أخذت أنا والزوجة الكريمة نعيد النظر فى بنود ميزانية البيت ، حيث كنا نشترى اللحم مرة كل أسبوع ، فاختصرناها إلى مرتين فى الشهر ..وهكذا بالنسبة لبنود أخرى كثيرة ،وبررت لنفسى وللزوجة أن عمرنا ما دام يتقدم لابد أن نقلل من أكل اللحوم لأنها – كما قيل لنا – تضر ..

فلما انتقل الابن إلى المرحلة الإعدادية ، كان الوقت ،وكانت الصحة قد تراجعت كثيرا بحيث لم نستطع أن نباشر مساعدة الابن فى تعلم وفهم ما لم يفهم فى المدرسة ،وهو كثير ،خاصة وأننا لمسنا أن التعليم فى هذه المدارس ، إذا كان قد بدأ جيدا ، لكنه ، عاد – مثل ريمة – إلى العادة القديمة ، لكنها متجددة ، ألا وهى التراجع فى مستوى التعليم ،نظاما ومناهج ،وطرق تعليم ، فبدأ الشبح المرعب يظهر لنا مبكرا ..إنه شبح الدروس الخصوصية .

هنا ، سيدى ، بدأت أبحث عن عمل إضافى اضطرارا ، لا اختيارا ، حتى أجد بين يدى جنيهات بالعشرات شهريا ، أسد بها حاجة ابنى إلى الدروس الخصوصية ، وكنت أقول لنفسى : آه لو كانت المدرسة تقوم بمهمتها التى وجدت من أجلها ألا وهى التعليم ..لقد أصبحت مجرد مأوى ، نستبقى فيه أولادنا فترة من النهار حتى لا " يزهقوا " بالمكوث " فى المنزل ويعانوا فراغا يمكن أن يتسرب من خلاله فساد وانحراف لا قدر الله ..

وعندما انتقل ابنى إلى المرحلة الثانوية ، لم يعد ممكنا أن أنتظر إلى قرب الامتحان ليتعاطى الدروس الخصوصية ، بل كان ذلك يتم فى بدايات العام الدراسى ، ولم تعد التكلفة تعد بعشرات الجنيهات ، بل أصبحت ببضع مئات من الجنيهات ..

ثم يأبى الله عز وجل إلا أن يزيد فى اختبارنا بمزيد من الابتلاء ..

فبعد أن تبين لنا أن ما كانت تتميز به المدارس المسماة بالتجريبية ، قد أخذ فى التضاؤل ، فقلنا فى أنفسنا : ما دمنا مضطرين إلى دفع بضع مئات

من الجنيهات شهريا دروسا خصوصية، فلم لا ندفع التكلفة مرة واحدة ،ونلحق ابننا الثالث بمدرسة " لغات " ونرتاح بالاطمئنان إلى جودة التعليم ؟

هنا كان من الضرورى أن تقوم الأم بعمل آخر إضافى ، فمرتبى ، سواء الحكومى ، أو الإضافى لا يكفيان لدفع ثلاثة آلاف جنيه فى الفصل الأول ، ومثلها فى الفصل الثانى ،ولا أكتمك سرا إذا قلت أنها اختارت القيام ببعض الأعمال التى تحتاجها الإناث فى ملبسهن ، تعيننا من خلالها على مواجهة تلك الأعباء التعليمية ، سامحكم الله ، التى أثقلت كاهلنا ..

ثم كانت الصدمة الكبرى ، ألا وهى أن إلحاقنا الإبن الثالث بمدرسة لغات لم يوفر لنا أعباء الدروس الخصوصية ، إلا إلى حين ، فقد ثبت أنها ضرورية ،وفى كل المواد ،ولابد من الحجز فى عطلة الصيف !!

فرضت علينا الأوضاع التعليمية المتردية ،جيلا بعد جيل ، بل وعاما بعد عام أن نفقد المناخ العائلى ، حيث كان الأب يعود ظهرا أو عصرا إلى عمله ويجلس ومعه زوجته وأبناؤه ، وتتم زيارات واجتماعات أخوية وعائلية واجتماعية ، وأصبح كل منا يلهث ، أنا فى عمل إضافى ،والأم كذلك ، والأبناء فى دروس خصوصية ،ولا نلتقى إلا عبر التليفونات ،وربما فى الشارع وكأننا أغراب .

لم نعد إذن نعيش تدهورا فى التعليم فحسب ، بل انجررنا إلى تباعد أسرى ،وغربة عائلية ، مع مايجره هذا وذاك من بلايا ،وقانا الله منها...

سيادة الوزير : إنك بالضرورة ، كما قرأت وسمعت ، أب لأولاد مثلنا ، لهم تكاليف ، لكنك الآن وزير ،وكنت رئيسا لجامعة ، ومن قبل مديرا لمؤسسة تعليمية خاصة ،ومن قبل كل هذا ابنا لوزير ،وبالتالى فلربما لا تذوق مرارة العيش أقل من حد الكفاف ،وسط هذه الظروف ،وثق أن هناك ملايين مثلى ، بل وأشد " غُلبا " يرفعون أكفهم ليل نهار أن يكشف عنهم هذه ": الغُمّة " ، والتى تلتهم الجنيهات القليلة التى نعيش بها ..

لا تردد مقولة أن الدروس الخصوصية مشكلة " مجتمعية " ليست فى يد وزارة التربية وحدها ، فمع ما فى هذه المقولة من بعض الصدق ، إلا أن البداية كانت من خلال وزارتكم التى بدأت تقدم بضاعة تعليمية تافهة ، لا تؤدى الغرض ، إذ ماذا يكون رد فعل " الزبائن " عندما يرون أن السلعة التى يبيعها هذا المحل الأساسى تافهة ، تفتقد أقل ما يمكن تصوره من شروط لجودة السلعة ؟ لابد أن يلجأ إلى " السوق السوداء " ، حتى لا يضيع مستقبل أبنائه !

أنا أعلم أنك لا تتحمل المسئولية بحكم جدتك على الوزارة ، لكننى أكتب رسالتى هذه إليك ، حتى تشمر عن ساعديك لمواجهة هذا الوباء ، مثلما انتفضت الدولة لمواجهة انفلونزا الخنازير ، فهذا والله وباء أشد منها خطرا ..

وفقك الله إلى طريق خير هذا البلد ،ومستقبل أبنائه ، قادة الغد ...

رسالة من أم مصرية
إلى وزير التربية* ..

الأستاذ الكتور أحمد زكى بدر ، وزير التربية والتعليم ..

سلام الله عليكم ورحمته وبركاته ، وبعد ...

شجعنى الأب المصرى الذى كتب إليك رسالة عن بعض همومه باعتباره أبا ، على أن أتابعه أنا أيضا فأكتب إليك ، باعتبارى أما مصرية تشتبك ، مثل ملايين غيرها، بهموم التعليم المصرى ،لا أقول كل يوم ، بل كل ساعة ...

وربما تتساءل بينك وبين نفسك عن السبب الذى يجعلنى ألجأ إلى هذه الوسيلة ، بدلا من أن أكتب إليك مباشرة عن طريق البريد رسالة أبثك فيها همومى وخواطرى ، لكن أنت تعلم علم اليقين أن حكاية " بابى مفتوح لكل مواطن " التى ترددها عادة الكثرة الغالبة من المسئولين ، لا تتطابق مع الواقع ، لأن هناك أسوارا ومتاريس وحواجز وأمن وإداريين وسكرتارية ، تشكل " شرنقة " سميكة تحيط بالمسئول ،وخاصة إذا كان كبيرا مثلك ومثل كل وزير على وجه التقريب ، ومن ثم يصبح الأمر صعبا للغاية .

أنا يا معالى الوزير ، أم لاثنين ، ابن وابنة ، الأول فى الشهادة الإعدادية والثانية فى الصف الثانى الثانوى ،وكل من يسمع منى هذا يرثى لحالى ويردد بينه وبين نفسه أو علنا : كان الله فى عونك ، فهى محنة حقيقية ، فى ظل هذا السباق الجنونى للحصول على مجموع يتيح لكل منهما أن يلتحق بما يأمل لاستكمال دراسته .

وأنا أعمل فى أحد أجهزة الدولة " مهندسة " ، تخرجت من الكلية نفسها

---

* جريدة الدستور فى ٢٠١٠/٢/١٨

التى كنت أنت تعمل بها ، هندسة عين شمس ، لكن لم تتح لى الظروف أن أشرف بالتتلمذ على يديك ، لأننى تخرجت عام ١٩٨٧ ، فضلا عن تخصصى الذى هو بعيد عن تخصصك. ورغم طول الفترة بين سنة تخرجى وعامنا الحالى (٢٣ عاما) فإن مرتبى يقترب بالكاد من الألف جنيه ! أعرف أنك غير مسئول عن هذا

، ولكنى أعلنه وأركز عليه ، حتى إذا اضطرنا حال التعليم الذى تقدمه وزارتك إلى ما هو أكثر من ذلك ، رق قلبك لحال مواطنيك ، فهذه الألف جنيه ، يذهب ثلاثة أرباعها على الأقل شهريا ثمنا لسد الثغرة الهائلة بين ما تقدمه مدارسنا ،وما يجب أن يتعلمه أبناؤنا ، تماما كما صرخ بذلك الأب المصرى المسكين ، مثلى ، فى رسالته إليك .

تصور ، بكم أعيش وأنفق على أسرتى الصغيرة ، سكنا وأكلا وملبسا وترفيها ، إلى غير هذا وذاك من نفقات المعيشة ؟

لا أريد أن أستغرق فى هذه النقطة ،وإنما لا أدرى ماذا كان يمكن أن يكون عليه الحال لو لم يقيد لى المولى عز وجل أبا يعيننى ، على الرغم مما هو مفروض أن أعتمد على نفسى ،ولكن ، ماذا نقول على نظام وحال ، يجعل هذا هو مستوى مرتب خريج هندسة بعد ثلاث وعشرين عاما ، خاصة وأن هناك بالضرورة مئات الألوف مثلى ، لم يسعدهم المولى عز وجل بأب مثل أبى يعيننى على تعليم أولادى ، خاصة وأن الظروف قضت بألا يكون الزوج موجودا أو قائما بالمهمة ؟!!

ومن هنا فقد ارتسمت على شفتاى ابتسامة باهتة ،وأنا أقرأ أمرك وتشديدك على العودة إلى تقليد طابور الصباح وتحية العلم ، حيث تردد مدح لهذه الخطوة بأنها تعزز " الانتماء " لدى أبناءنا الصغار!

وأنا سعدت بطبيعة الحال بهذه الخطوة ، لكننى أسفت أن يستمر تفكيرنا وفق هذا المستوى الساذج ، ذلك أن مشاعر الولاء والانتماء تجاه الوطن لا يتعلقان بعَلَم وترديد التحية له ،وترديد النشيد القومى ...إنها " رموز "

والرمز ، كما حدثنى أبى ، له " مرموز " ،والمقصود بالمرموز هنا هو الوطن نفسه ،وأن الوطن ليس مجرد بقعة جغرافية ، وإنما هو " محضن " يحتضنى ويرعانى ويحمينى .. هو ما أشعر على أرضه بأننى شريكة حقيقية ..هو ما أشعر على أرضه بأن " العدل " يظللنا جميعا ، بغير تفرقة إلا بمقدار الجهد المبذول ..آسفة ، لا أقصد أن أعطى درسا ، فأنت بالضرورة لا تغيب عليك هذه المعانى ، وإنما فقط " أُذَكِّر " ، وصدق المولى عز وجل عندما قال (فذكّر إنما أنت مُذَكّر)!

وهل تتصور سيدى ، أن أبناءنا بعد أن يقفوا طابورا ،ويحيوا العلم ، ويرددوا النشيد الوطنى ، ثم يدخلون الفصول فلا يجدون ما هم فى حاجة إليه من خدمة تعليمية ،ولو وفقا للحدود الوسطى ، سوف تمتلئ قلوبهم بحب الوطن ؟ وماذا عندما يسمعون منى أو يلمحون عناوينا فى الصحف ، حيث لا يقرأونها غالبا ، أو يسمعون جدهم وجدتهم يتحدثان عن مليارات تسرق وتنهب من خير هذا الوطن بغير حق ، ولا تكون محاسبة حقيقية ؟!!

معالى الوزير ...

لقد اختفت – أو تكاد – حياتى الاجتماعية ، لأن وقتى كله أصبح مستهلكا فى المذاكرة للأبناء بقدر الاستطاعة ،ويكاد قلب أبى وأمى يتقطع وهما يرانى هكذا ، حتى لقد أوجعنى ظهرى واختل عمودى الفقرى ،وأصبحت شبه " معلولة " بصفة دائمة ، ولا يندهش أبى وأمى لهذا فقط ، ولكنهما يحكيان لى أنهما كانا ، بعد أن يخرجا من المدرسة ، يعملان ما عليهما من واجبات مدرسية ، دون مساعدة من أبويهما وأميهما ، لأنهما ببساطة لم يكونا على قدر من العلم يسمح لهما بذلك ، ولم يكن هذا يعنى أن أبى وأمى كانا من العباقرة ، ولكن ، لأن ما كانا يتلقياه فى المدرسة من خدمة تعليمية حقيقية كان يكفى كى يفهما دروسهما ،وبالتالى يقوما بأداء ما عليهما من واجبات ومذاكرة .

وليس هذا فحسب ، فلابد من الاستيقاظ فى السادسة صباحا حتى أوقظهما وأجهز لهما الإفطار ،وبعض " السندوتشات " التى يحملونها معهم إلى المدرسة ، ثم أذهب أنا إلى عملى فى الثامنة ، وأعود فى الثالثة ، بالكاد أسابق الزمن لتجهيز ما نتناوله للغداء ،ولا أكاد ألتقط أنفاسى ، حتى أجهز نفسى لمتابة دروسهما ،وأنا أكاد أتهاوى وأسقط تعبا ..

بطبيعة مشاعر الأمومة الفطرية التى غرسها المولى عز وجل فى قلوبنا ، فلا أشكو من التعب والإرهاق ، ولكنى أشكو مما يضطرنى إلى ذلك... من حكومتى التى رفعت لافتة على الوزارة التى تشرف بقيادتها تقول أنها وزارة " للتربية " و " التعليم " ،ومع ذلك ، لا هى " تربى " ولا هى " تعلم " ، فنهرع إلى مدارس خاصة تمتص دماءنا حتى نحصل لأبنائنا " بعض التربية " و " بعض التعليم "، ثم يكون علينا أن نستكمل هذا البعض الآخر ، فى بيوتنا ، وفى بيوت المدرسين الخصوصية ، أو المراكز التعليمية !

بالأمس فقط ، كان أبى " يوصل " ابنتى إلى أحد مراكز الدروس الخصوصية ، فسأل الإبنة عن المقرر الذى تتعاطى له الدروس ، فقالت أنه " التاريخ " ، فصاح أبى عاتبا : كيف تتعاطين دروسا فى التاريخ وجدك والحمد لله له باع طويل وعميق فى التاريخ ؟ فما كان من الإبنة إلا أن ردت ببساطة وهدوء شديدين : أنت يا جدو ممكن " تغرقنى " معلومات فى التاريخ لا يملكها المدرس الخصوصى ، لكنك – آسفة – لا تستطيع أن توصلنى إلى أن أحصل على درجة عالية فى امتحان التاريخ !!" .

وكانت صدمة لأبى ! لا لما قد يبدو من استهانة الإبنة بقدر أبى العلمى التاريخى ، ولكن لِما أسفرت عنه الإجابة من حجم ونوع المأساة التعليمية ، فلم تعد المسألة مسألة " تعليم " ولكنها إتقان مهارات وأساليب تتيح للتلميذ أن يجيب إجابة فى الامتحان توفر له درجة عالية ، فهناك إذن " تعليم للعلم " وهناك " تدريب على مهارة الإجابة عن أسئلة الامتحان " ، لأن أسئلة الامتحانات نفسها تُقَدم للتلاميذ بهذه الصورة وعلى هذا المستوى المؤسف

حقا ، المحزن فعلا ، وشتان بين الأمرين : أن تُعلـم للحيـاة ،وأن تعلـم لاجتياز امتحان ..تقزمت مهمة وزارة " التربية " و " التعليم " حقا ، فتقـزم أبناؤنا ، فتقزم الوطن ، ولا حول ولا قوة إلا بالله !

معالى الوزير ...

لم تكن مصروفات المدرسة الخاصة فقط ، ولا الدروس الخصوصية ، هى التى أثقلت ظهرى وظهر ملايين مثلى ، ولكن " الكتـاب المدرسـى " أيضا كان وجها مرهقا للإنفاق والاستهلاك ..صحيح أننا تسلمنا " حمـلا " ضخما من الكتب ، لكن ، صدقنى ، فقد " ركنا " معظمها ، لنهـرع إلـى المتكبات بحثا عن كم كبير من الكتب " الخارجية " التى تطلق على كل منها أسماء " الفائز " و " الفائق " ، و" الفاتح " ، وكأننا عدنا إلى عصر المماليك ، عندما كان كل منهم يسمى نفسه بلقب يظهر أنه متفرد عن باقى المماليك ،وما ألجأنا إلى هذه الكتب الخارجية إلا السبب نفسه ، أن كتب الـوزارة ، مثل أبى ، قد تكون غزيرة المعلومات ، لكنها لا تقـدم " البرشـامة " أو " الكبسولة " التى تُدَرّب أولادنا على كيفية الإجابة عن أسـئلة الامتحانـات بحيث يحصلون على درجة عالية !

ومرة أخرى ، أكرر ما سبق أن قاله من قبلى ، الأب المصرى ، مـن أننى أدرك تماما أنك لا تتحمل مسئولية ما نحمله من أثقال تعليمية ،ولكننـا نكشف ، من خلال خطاباتنا عن بعض هموم الأسرة المصرية التعليميـة ، فلعل وعسى أن يكون كلامنا معينا ومرشدا لإنارة الطريق أمامك ، خاصة ونحن نثق فى سعة صدركم ،وعمق تفهمكم لما نشكو منه ونتوجع ، أعانك الله على التوفيق فى تحمل هذه التبعة الثقيلة ..

رسالة من تلميذ مصرى
إلى وزير التربية* ..!

أستاذنا الفاضل ...

مقدمها لسيادتكم " محمود جابر عبد الفتاح " ،تلميذ بالصف الثانى بمدرسة "..." الإعدادية ، إحدى المدارس الحكومية فى منطقة العباسية ..

كنت منذ يومين أقوم بغسيل سيارة أحد السكان ، نيابة عن والدى " البواب " ، حيث هو مريض منذ فترة ، فإذا بى أسمع صاحب السيارة الذى كان يستعد لركوبها يتحدث مع ساكن آخر عن مقال قرأه على لسان أب مصرى موجه إليكم ،وكذلك مقال آخر على لسان أم مصرية ، فأعجبتنى الفكرة ، وقلت بينى وبين نفسى : لماذا لا أنضم أنا أيضا باعتبارى تلميذا ، لأبثك بعضا من همومى ؟

لكن كانت المشكلة أننى رغم وصولى إلى الصف الثانى الإعدادى لا أحسن الكتابة و " نفسى " قصير ، يوم أن يتحمل ، فليس أكثر من نصف صفحة أو ثلثها ، ولن تجد فيها كلمة صحيحة ،والتعبيرات ركيكة ،والعامية يغلب عليها ..

وبعد تفكير تذكرت " الأستاذ بهجت " ، الذى كان أستاذا للغة العربية ، وهو الآن على المعاش ، يسكن فى عمارة مجاورة ، وسبق أن قمت له ببعض " المشاوير " والخدمات ، حيث بواب عمارتهم لم يرزق أولادا ..حكمة ربنا ! وقلت له على المشكلة ، فاقترح أن أكتب أنا ما أريد بأى طريقة ، ويقوم هو بتصحيحها. لكن ما حدث هو أننى لم أستطع أن أكتب إلا نصف صفحة ،وعندما حاول المدرس أن يقرأها فشل فى التعرف على ما كتبته من كلمات واضطر أن يستعين بى مباشرة لأُعَرّفه بالكلمات

---

* جريدة الدستور فى ٢٠١٠/٢/٢٥

المتضمنة فى الرسالة .

ساعتها سمعت الأستاذ بهجت يندب سوء حظنا ،وأننا كجيل يجهل لغة بلده ،وأن فى هذا مصيبة كبيرة على حاضر مصر ومستقبلها ، ويتحسر على ما كان أيامه هو ، حيث كانت العادة أن يلتحق الطفل ، قبل المدرسة " بكُتّاب " يحفظ فيه بعض سور القرآن الكريم ، ويتقن اللغة العربية إتقانا ملحوظا ،على عكس الأجيال الحالية ، التى يحرص أولياء أمورهم أن يلحقوهم ب: " كى جى وان " ، و" كى جى تو" ، لكى يكونوا على اتصال بثقافة الغرب عن طريق اللغة الأجنبية ، ولا يكونوا على اتصال بثقافة العروبة والإسلام! لكنه يعرف أن ظروف مثلى لم تتح لى مثل هذا الترف ، فلما ذكرته بهذا ، قال بأننى بالتالى أتعس ، حيث فقدت الأمرين ، فلا أنا استطعت أن ألتحق بروضة لغات أو حكومة ،ولا أنا وجدت كُتّابا فى منطقتنا يعلمنى قرآنا ولغة عربية !

ثم وجدت أنه يطلب منى أن أشرح له كل ما أريد قوله ،ويتولى هو الصياغة ، فكان ما كان ، فهذه الرسالة إذن سيدى العزيز أفكارها من عندى ،أما الصياغة والتحرير فهى من مدرس اللغة العربية المتقاعد.

كان أول ما قلته للأستاذ بهجت أننى أضطر إلى السير صباحا يوميا حوالى كيلو متر ونصف ذهابا ومثلها إيابا إلى ومن المدرسة ، لأن أبى لم يجد لى مدرسة حكومية أقرب إلى البيت إلا هذه ، بينما هناك مدارس أخرى كثيرة قريبة : مدرسة تجريبية ،ومدرسة لغات ،ومدرسة أجنبية ،ومعهد أزهرى نموذجى ،وكل هذه الأشكال ، محرمة على أمثالى لأننا لا نملك من المال ما يعيننا على ذلك .

وأرجو ألا تكون متأثرا بفيلم البيه البواب لأحمد زكى ، فتتصور أن أبى يكسب كثيرا ، فالعمارة قديمة ،وإيجاراتها متواضعة ،وسكانها " على قد الحال " ،وبالكاد يستطيع أبونا أن يطعمنا ويسقينا ، بفضل بعض هبات

وعطايا السكان ، بل إن أبى كاد أن يحرمنى من المدرسة لأنها تكلفه بعض عشرات الجنيهات ، على الرغم من أنهم يقولون أن التعليم مجانى .

كانت أكبر مشكلة لى حقا هى أننى عندما أمسك بكتاب من كتب الوزارة لأذاكر فيه لا أفهم شيئا ، لسبب بسيط ،وهو أن وسيلة الفهم ، التى هى القراءة ، كانت مستحيلة بالنسبة لى ،وهنا أيضا ينتفض الأستاذ بهجت حسرة وغيظا ،ويقسم بأنه كان يقرأ – أحيانا – جريدة يومية كانت مشهورة حتى أوائل عهد الثورة اسمها (المصرى) ،وهو فى المدرسة الابتدائية ، فكيف يأتى اليوم على التعليم المصرى يعجز فيه تلميذ إعدادى عن القراءة الصحيحة فى كتاب مدرسى بسيط ؟ فلما سألته : وما ذنى أنا يا أستاذ ؟ قال "معلهش يابنى .. أصل أنا مفروس وأكاد (أطق) وأحرج من (هدومى)"!

ولقد تعرضت لضغط قوى من بعض مدرسى المدرسة حتى ألتحق بمجموعة من المجموعات التى تنظمها المدرسة لتقويتنا ، مع أن الأستاذ بهجت ، كاتب هذه الرسالة حكى لنا أن هذا أمر لم يكن قائما أيامه ، حيث كان المدرس يقوم بواجبه فى الشرح والتعليم ، بحيث يكون تلاميذ الفصل فاهمين الدرس ، إلا من قلة .

ولما سألنى عن اسم مدرس اللغة العربية ، قلت له أنه " المستر محمد " ، صاح فى وجهى فزعا : كيف تسميه " مستر " وهو " محمد " ومدرس للغة العربية ؟ قلت للرجل : أننى هكذا أسمعهم جميعا ينادونه ، فضربا كفا بكف قائلا : ولا حول ولا قوة إلأ بالله ،وكلمات أخرى ، حقيقة لم أفهما وبالتالى لم أتذكرها !!

لم أستطع أن ألتحق بالمجموعة فى العام الماضى فى مادتين فرسبت ، لكن المدهش حقا هو أن أحد السكان ، عندما علم ورآنى منشغلا بخدمة السكان طول الوقت ،ولا أجد وقتا للمذاكرة ، سألنى : كيف يمكن أن أنجح بهذه الصورة ؟ فطمأنته بأن واحدا من المدرسة أخطر أبى بأنه يمكن أن

يدفع مائة جنيه عن المادة التى يرسب فيها التلميذ ،وبعدها سوف يفرجها ربنا !!

كان أكثر مدرس أخاف منه هو " ..." مدرس العلوم ، فقد حدث مرة أن سألنى ولم أستطع معرفة الإجابة الصحيحة ، فإذا به يهوى بكفه العريض الثقيل على وجهى ، فشعرت وكأنه لم يضربنى بيده ، بل وكأنه كان يمسك " بمرزبة " قوية ، فلما صرخت من الألم ، إذا به يعطينى " شلوتا " على مؤخرتى ، فأسقط على جارى .

بعدها غبت عن المدرسة يومين ، حتى ينعدل شكل وجهى ،ولا أصبح مسخرة لزملائى ، حتى أن بعضهم طلب منى أن أحمد ربنا ، لأنهم رأوا فى التليفزيون مدرسا تسبب ضربه لتلميذ صغير فى وفاته ،وقدم للمحاكمة ،ولا أعرف بطبيعة الحال بماذا حُكم عليه .

وأقول لك الحق ، يا سيدى ، أننى أسعد كثيرا لأن زمن الحصة قصير ، ذلك أن مدرستنا تعمل فترة ثانية ،وعدد تلاميذ الفصل قد وصل إلى ستين تلميذ ،وعندما يدخل المدرس ، تمر عدة دقائق إلى أن يستقر كل تلميذ على مقعده ،ويبدأ المدرس الشرح ، حيث لا يتبقى له إلا نصف ساعة ،ويمر الوقت ، والمسكين لا " يلاحق " ، إذ كيف به متابعة هذا العدد الكبير ، فى ظل هذه الدقائق المعدودة ؟

ولذلك ، فهو يضطر إلى أن " يركز " على البعض ممن يفهمون بسرعة ، أو يتعاطون الدروس الخصوصية ،ويذاكرون .

لكن ، من حسن الحظ حقا أن المدرسين ،وقت الامتحانات يساعدوننا ، حيث سمعت أن المديرية تحاسبهم حسابا شديدا إذا جاءت النتيجة الخاصة بنا ضعيفة ، فيتركوننا نغش ، بل وأحيانا ما يقولون لنا عن بعض الإجابات فى بعض المواد وخصوصا الإنجليزى والرياضة ،والنتيجة هى أننى وصلت بالفعل إلى الصف الثانى ، ولا أكاد أعرف إلا القليل للغاية ،ولو

طبقت على مثلى – وغيرى كثيرون – امتحانات حقيقية لأرجعونى إلى الصف الثالث الابتدائى " بالكتير " !

معذرة يا سيدى فقد لاحظت أن الأستاذ بهجت قد نفذ صبره ولم يعد متحملا أن أروى له المزيد ، فحالته النفسية قد ساءت للغاية ،وأخشى عليه من أن يصاب بمكروه لو حكيت له المزيد .. خاصة وأن الرجل يعانى من بعض أمراض الشيخوخة ، والتى فاقم منها سوء الأحوال المعيشية فى مصر المحروسة .

بل أقول لك الحق ، فإن الأستاذ بهجت نفسه ، صاح بى طالبا أن أكف عن هذا " الهباب " و " الطين " الذى يرشح من كلامى ، قلت له يا أستاذ بهجت ، وما ذنبى أنا ؟ فرد قائلا : فعلا يا بنى ، أنت ضحية ،مثلك مثل ملايين الطلاب الذين جنى عليهم النظام القائم ، وما زال ،ولنأمل فى سيادتكم فى إنقاذنا ،وفقكم الله ، فالمهمة ثقيلة وشاقة ..وقدرك أن تحمل خطايا من سبقوك ، مما يجعلنا ندعو الله أن تخفف منها ولا تزيد عليها ، فنحن لم نعد نتحمل المزيد !!

رسالة من معلم مصرى
إلى وزير التربية* ..؟

معالى وزير التربية والتعليم ..

مقدمه لسيادتكم فوزى عبد الشكور السيد ، مدرس تاريخ بإحدى مدارس مصر الثانوية للبنين ،ومعذرة لعدم تحديدى اسم المدرسة أو المديرية ، لأننى أصارحك بخوفى الشديد من المعاقبة ، لخبرات سابقة مع آخرين نالوا عقابا لأنهم " اشتكوا " لهذه الصحيفة أو تلك ، أو حتى تحدثوا لأوامر سابقة من الوزارة بمنع التحدث إلى وسائل الإعلام إلا بإذن مسبق من المسئولين ، لكن كيف أستأذن من أشكوهم وأبث للناس همومى التى تجيئ من أبوابهم ؟

على أية حال ، أرجو ألا تفهم من هذا أننى أدعى الشجاعة ،ولا أخاف منك ، فأنا " رحت واللا جيت " ، ابدو وكأ،ى " صرصار " يمكن أن تدهسه بقدمك فينتهى فى ثوان . ومن ثم فإن ما يبدو أنه شجاعة منى ليس كذلك ، وإنما لأن ما أتحدث عنه اليوم ليس شكوى " خاصة " بل هى صورة لهموم عامة لا أنفرد بها ، بل هى هموم كثيرين ممن يشاركوننى فى المهنة .

وأحمد الله سيدى أننى كنت من آخر " دفعة " تخرجت من كلية للتربية عينتها الوزارة أيام نظام التكليف ، وكم نشعر بالتعاسة حقا ، عندما رأينا بعد ذلك الوزارة تجئ إلينا بمئات ، وربما ألوف ممن لم يلتحقوا بكليات التربية لتعدهم لممارسة المهنة ،وهذا أشعرنا بجرح شديد ، إذ أنه يكشف عن نظرة وزارة التربية لمهنة التربية ...

فإذا كان المهندس لابد أن يُعد فى كلية الهندسة ، وإذا كان الطبيب لابد أن يُعد فى كلية الطب ، والمحامى فى كلية الحقوق وهكذا ، إلا أن مهنة

---

* جريدة الدستور فى ٢٠١٠/٣/٤

التدريس لم يعد من الضرورى لدى الوزارة المسئولة عن التعليم أن يكون العامل بها قد تم إعداده خصيصا لها ، فأى خريج ، يمكن أن ،و يكفى أن تقَدم إليه بعض برامج التدريب القصيرة فى عدة أيام وتتركون الخريج الذى أنفقت عليه الدولة ألوفا من الجنيهات مدة أربع سنوات..وبالتالى فقد عاد الشعار الشهير عن مهنتنا بأنها مهنة من لا مهنة له.

وقد انتظرنا أن تتحرك نقابتنا للدفاع عن كرامة المهنة ، فنقابة المحامين لا تعطى ترخيصا بمزاولة المحاماة إلا لخريج الحقوق ،وهكذا نقابات الصيادلة والمهندسين والأطباء ، لكننا فقدنا الثقة فى هذه النقابة التى هى أضخم نقابة فى مصر ، إذ يصل أعضاؤها إلى ما هو أكثر من مليون ، لكنها أشبه بحيوان الديناصور ، ضخم الجثة ، قليل الفاعلية . ولأن النقابة المسئولة عنا لا تحافظ على كرامة المهنة ، فلا عجب أن نفتقد نحن قدرا من هذه الكرامة ، فكرامة الفرد جزء لا يتجزأ من كرامة الجماعة المهنية التى ينتمى إليها.

طبعا حالة الموات التى عليها النقابة ،وعدم وقوفها لمناصرة المعلمين ضد بعض تصرفات السلطة ،وهو نتيجة طبيعية لعشرات السنين لولادة النقابة فى أحضان السلطة السياسية وحرص وزراء سابقين على أن يكون وزير التربية هو نفسه نقيب المعلمين ، الأمر الذى لا مثيل له على الأرض ، مما طبعها على أخلاقيات الطاعة المطلقة للسلطة ! غاب عن أولى الأمر المفهوم الأصلى للنقابة وكيف أنها للدفاع عن حقوق العاملين (الذين هم هنا المدرسون) تجاه صاحب العمل الذى هو هنا وزير التربية !!

لقد تخرجت منذ أواسط التسعينيات ، ولم يزد مرتبى عن الخمسمائة جنيه ، حيث لم تمكنى ظروفى إلا أن أحصل على ٥٠% من الكادر ، ذلك الذى كان صورة هزلية " بهدلتنا " فترة من الفترات ، من أجل المن علينا بزيادة صورت للرأى العام بأنها مائة فى المائة ، ولو تنبه الناس إلى أن

ذلك يكون بالنسبة للمرتب الأساسى ، لأدركوا كم هى قطرة ماء تسقط على نبات طال عطشه !

لقد كانت تجربة سيئة للغاية ، حيث نظموا لنا امتحانات من غير أن تسبقها فترة كافية يتم خلالها تجديد ما لدينا من معلومات ،وتقديم معلومات لمن لم يسبق لهم الإعداد فى كليات التربية ، فماذا كانت النتيجة ؟ الالتحاق بطابور " الغشاشين " ، وهكذا ، اكتملت المنظومة ، فالحكومة تغشنا وتقول أنها تزيد مرتبنا مائة فى المائة ،وتلاميذنا يغشون ،ونحن أيضا نغش ،ولا حول ولا قوة إلا بالله .

يكفى أن أقول لك يا سيدى أن ما أتسلمه من الوزارة لا يكفينى ثمنا للدروس الخصوصية لأولادى الثلاثة ! نعم يا سيدى ، فالناس الذين يشكون ويدعون أن المدرسين يمصون دم قلبهم فى الدروس الخصوصية ، ينسون أن هؤلاء المدرسين هم أنفسهم آباء وأمهات ، تخصصوا فى مادة واحدة ،وبالتالى فهم أيضا يدفعون دم قلبهم فى الدروس الخصوصية ،وهكذا ،ندور فى حلقة مفرغة جهنمية تحتاج إلى عبقرى كى يعرف كيف يوقف دورانها المخيف !

وحتى أستطيع أن أوفر لأولادى لقمة عيش وملبسا ومأوى وعلاج ، كان طبيعيا أن أبحث عن مصدر لزيادة دخلى ، بأن أعطى أنا أيضا دروسا لأبناء الآخرين ، على الرغم من أن مادة التاريخ لم يكن معروفا عنها أنها جاذبة للدروس ، لكن ، حمدا لله ، لم يعد هناك فرق بين التاريخ واللغات والعلوم والرياضيات ،والدور قادم بالنسبة لمادة الرسم لتدخل تحت عباءة الدروس الخصوصية !

قد تسارع إلى القول بأننا السبب ، وأننا لو كنا نقوم بواجبنا فى التعليم فى المدرسة على سنة الله ورسوله كما يقولون ، لما أصيبت مصر بهذا الوباء ، لكن ، يا سيدى هذا تفسير غير كامل للمشكلة ، فهناك أسباب متعددة ، تحتاج إلى فريق كبير من العلماء والباحثين لدراسة كل جوانب

القضية ،وأرجو ألا تكرر هذه العبارة المهينة التى أطلقها وزير سابق ، حيث وصفنا بأننا نشكل " مافيا الدروس الخصوصية " ، إذ لو كانت لنا حرية التعبير حقا لرددنا عليه بأن هناك فى الوزارة من أول الوزير إلى مستويات أخرى بعده يكسبون الألوف خارج المرتب " وكله بالقانون " ،ولو كنا " مافيا " فلابد لنا من زعيم ، فمن يمكن أن يكون ؟!

لقد أسعدنا جدا تصريحك بأنك تريد أن تعود للمدرس كرامته ،ولكن ، هل فقدنا كرامتنا بسبب منعنا من ضرب التلاميذ ؟ كلا سيدى ، فالكرامة مجموعة عناصر :

- منها كرامة المدرس باعتباره مواطنا يحظى بممارسة حقوق المواطنة فى حرية التعبير والمحاسبة وقضاء المصالح ، فهل هذا متوافر ؟
- ومنها " الدخل " ، فهل خمسمائة جنيه لمعلم تخرج منذ خمسة عشر سنة من الجامعة يمكن أن تحفظ له كرامته ؟
- وهل سكوت النقابة عن كثير مما يلحق بالمهنة يحفظ لنا كرامتنا ؟
- وهل عدم وجود أى وقت بسبب اللهث وراء لقمة العيش ، لمتابعة الجديد فى المهنة يساعدنا على الاحتفاظ بالكرامة أمام الآخرين ؟

ويطول بنا المقام لو حاولنا إحصاء مكونات الكرامة الحقيقية ، وها هى جريدة الأهرام تنشر فى صفحة الحوادث يوم الخميس ٢٥ فبراير ٢٠١٠ تحت عنوان (علقة ساخنة لمدرس ...) حيث تضمن الخبر أن ولى أمر ، صاحب مصنع بويات ، ذهب إلى المدرسة ليدفع المصروفات لابنته ، فطلب منه المدرس إبراز شخصيته ،وهو أمر قانونى وطبيعى ، فإذا بولى الأمر يتعدى على المدرس بالضرب !

هذا هو المعلم الذى كاد أن يكون رسولا ،فى رأى شاعرنا العظيم الراحل ، أحمد شوقى ..! هذا حال المعلم الذى كنا نسمع من آبائنا أنهم لو كانوا يلعبون كرة " شراب " ولمحوا مدرسا قادما يختفوا ، أو على الأقل

يتوقفوا تماما حتى يمر المدرس ، حيث كان بالنسبة لتلاميذه أقوى مكانة من الوالد !

وإذا كان خبر الأهرام نفسه قد تضمن حادثة أخرى ، ألا وهى اعتداء مُدرسة بمدرسة إعدادية بشبين القناطر على تلميذ برجل كرسى أصابته بكدمات فى أنحاء جسده ، فإن هذا يعنى أن المسألة لم تعد خاصة بالمدرس وحده واتهام البعض له بممارسة العنف مع التلاميذ ،بل أصبح العنف أمرا متبادلا بين أطراف العملية التعليمية كلها ،ومع ذلك فإن هذا لا ينبغى أن يغيب عن انتباهنا أن القضية الأساسية هنا هى معالى الوزير ، " مكانة المعلم " ،والتى هى ، كما أشرت من قبل لها عناصرها المختلفة .

ثم ، ألا تحمل لنا الأخبار بين حين وآخر ، بعض نواب ما يسمى بمجلس الشعب يتبادلون الشتائم بالأب والأم ، آخرها ما حدث بين " أحمد شوبير " ،وأحد نواب الإخوان المسلمين ، أو من تسموهم بالمحظورة ،وفى مرات أخرى ارتفعت " الجزم " لتهوى على هذا أو ذاك ، بل ولن ننس أحد الوزراء " المحترمين " عندما استخدم ألفاظا غير مهذبة ؟ .

كلنا إذن ضحية العنف ،وعندك المركز القومى للبحوث التربوية ، اطلب منه أن يدرس هذه الظاهرة ، على الرغم من أن كثيرين درسوها بالفعل ، لتتأكد أننا لسنا وحدنا ، حتى يحملنا الناس مسئولية استخدام الضرب .. وأهمس فى أذنك معالى الوزير : أليست الحكومة نفسها هى النموذج الأعلى لكل المصريين فى استخدام العنف ؟ لا أريد أن أُفَصّل فى هذا ، فأنت سيد العارفين ،وإن كنت لا أتوقع أن تعترف بذلك !

وبعد ،معالى الوزير ، ما زال هناك ما يمكن أكتبه لك ، لكن ، ماذا أفعل ؟ فقد حان موعدان مهمان ، أولهما موعد درس لابنتى مفروض أن أوصلها إلى أحد مراكز الدروس الخصوصية ، والموعد الثانى ، هو ذهابى أنا إلى أحد هذه المراكز كى أعطى درسا خصوصيا !

هل يطفئ " بدر "
" منارة " المقطم التعليمية *؟!

فى أوائل الثمانينيات كان كل من الدكاترة محمد صادق صبور ، وعماد فضلى ، ورشدى فام ، القيادة العلمية النشطة لأعظم برامج تطوير وترقية لمهنة التعليم الجامعى فى جامعة عين شمس ، منذ أواسط السبعينيات (ثم ألغاه بدر وقت رئاسته للجامعة) ،حيث نظموا سلسلة محاضرات وورش عمل وندوات وبحوثا تدور كلها حول كيف يمكن أن يكون التقويم مدخلا لتطوير التعليم ؟ وخرجت محصلة كل هذا فى كتاب تاريخى بالعنوان نفسه (التقويم مدخلا لتطوير التعليم).

والتقويم هو المصطلح العلمى لما يتداوله جمهور الناس باسم (الامتحانات) ، حيث يعنى التقويم لا مجرد إعطاء أوزان للحكم على مفردات العمل تقديرا لما تم ،وإنما سعيا كذلك إلى أن يكون ذلك طريقا لتطوير العمل وتحسينه وإصلاح ما يكون قد اعوج من بعض شأنه .

والتقويم بهذا هو " **وسيلة** " أساسية فى العملية التعليمية ، بناء عليها نستطيع أن نعرف فيما أخطأنا أو أصبنا ، لنتساءل بعد ذلك عن عوامل الخطأ وأركان الصواب ومقوماته ، فنقوم بإدخال ما هو ضرورى للتخلص من الأخطاء وتعزيز صور الصواب ، بل والاتجاه نحو مزيد من الصواب ،ومزيد مما هو ضرورى لئلا تتكرر الأخطاء .

والذى يراقب مسار التعليم فى مصر سوف يلاحظ بكل سهولة أن ما هو " وسيلة " قد أصبح هدفا ،وهذه هى مصيبة التعليم الكبرى فى مصر والتى قد لا تحظى بالاهتمام الكافى ،والذى يكشف عن هذا واقعة بسيطة ، سبق أن استشهدت بها فى موقف سابق ، عندما هممت بشرح مقرر التاريخ

---

* جريدة نهضة مصر فى ٢٠١٠/٦/٢٣

لحفيدتى فى الثانوية العامة ، زاعما أن هذا لأوفر عليها الدروس الخصوصية ، حيث لم ترحب بشرحى، قائلة :" يا جدو إنت ممكن تغرقنى معلومات فى التاريخ صحيح ، لكنك لا تستطيع أن تمكنى من أن أحصل على درجات عالية فى الامتحان" – وهو المطلوب أولا وأخيرا !

كان المعنى واضحا ، فليس المهم هو كم ونوع المعلومات ومستواها ،وإنما المهم هو كيفية الإجابة عن أسئلة الامتحان ،وهذا هو معنى ما أكدنا عليه من أن "الامتحان " أصبح هو **الهدف** وليس " التعلم والتعليم " ، ولو رحت لأى موقع تعليمى من ابتدائى حتى الجامعة فسوف تجد المأساة نفسها.

من أجل ذلك ، وحتى يعود التقويم إلى مساره الصحيح ، سعى صديقنا الراحل العظيم فؤاد أبو حطب ، الذى كان مهموما دائما ومتخصصا فى قضية التقويم ، أن يقنع أولى الأمر بإنشاء هذا الصرح العملاق الذى عرف بالمركز القومى للامتحانات والتقويم التربوى بالمقطم ،ولو بعث صحبنا حيا مرة أخرى ليرى غرس يده وكيف أصبح مهددا فى فلسفته ومهامه وتكوينه لملأته الحسرة وسكنه الحزن والأسى ...

إن النهج البوليسى الذى يسير عليه وزير التربية فى إدارة مرافق التعليم ، يمكن أن يشكل مادة خصبة للبرامج التليفزونية المشوقة التى تنافس المسلسلات والتى دلت الخبرة على أنه يعشقها ،ومادة خصبة للتحقيقات والأخبار الصحفية المثيرة ،والتكثير من أحاديث الناس حول بدر وما يفعله بدر وبدر راح وبدر جاء ،وتعليقات وحوارات ، فيصبح الرجل وكأنه الشغل الشاغل للبيوت المصرية ، حيث أنه ما من بيت فى مصر على وجه التقريب إلا وله ابن أو ابنة يطلب العلم فى مؤسسة تعليمية ، وبدا أن الرجل مغرم غاية الغرام بمثل هذا ،وهو أمر فى حد ذاته قد لا يكون هناك غبار عليه ، لكن دائما نتساءل : والنتيجة ؟

أغرب إجاباته على محاورة تليفزيونية ، عـدّدت لـه أركـان العمـل التعليمى سائلة أيها أجدر بالاهتمام والحديث والمناقشة؟ فكانت إجابتـه أن المهم عنده أن يوجد المعلم وأن يوجد التلميذ فى المدرسة ، فهما إذا تواجدا ، بالضرورة سوف نشهد إنتاجا – هكذا تـصور الرجـل – خاصـة وأن ظروف انفلونزا الخنازير كان قد أشاعت غيابا جماعيا من المدارس أسابيع مطولة .

ونسى وزيرنا أن مجرد تواجد طرفى التعليم لا ينتج تعلما ، إذ لابد وأن تكون " السلعة " متوافرة ، وبشكل جيد ومناسب ،افرض أن بائعـا تواجـد ،وتواجد زبون ،وغابت السلعة التى يريد البائع أن يبيعها ويريد الزبون أن يشتريها ، ألا يكون هذا مشهدا عبثيا ؟ ومن ثم فإن توافر الـسلعة الجيـدة المناسبة للزبون هى التى سوف تجذب الزبون فورا ،وكذلك البائع؟

هذه هى مشكلة بدر التعليم !!

والذى يراقب الطريقة التى تعامل ويتعامل بها مع هذا المركـز الكبيـر العريق ، الامتحانات والتقويم ، سوف يجد نموذجا مؤسفا لذلك ...

إن أسلوب الزيارات المفاجئة أمر جيد فى حد ذاته ، بل ومطلوب ،ولكن ، على ماذا يفتش الرجل ؟ على أشكال نظافة وترتيب وحضور وانصراف وما شابه ؟ هل هذا مقام وزير ؟ لا أقل من أهمية هذه الجوانـب ،ولكننـا نتساءل عن سلم الأولويات : سياسة التقـويم والامتحانـات ..أشـكالها ؟ خططها ؟ أساليبها ؟ أوضاعها؟ أسسها ؟ تنظيماتها ؟ بحوثها ودراسـاتها ؟ باحثوها ودارسوها ؟ أما وضع الكراسى وشكل الكاسـات والسندوتـشات وأعمال النظافة والجرادل ، والحضور والانصراف ، فهل هـان جـوهر التعليم وتدنى إلى هذا الحد ؟

وفضلا عن ذلك ، فبدر التعليم يبدو أنه لم يسمع قوله صـلى الله عليـه وسلم : بشّروا ولا تنفّروا ،ويسّروا ولا تُعَسّروا ...

كذلك فإن أسلوب التهكم والسخرية والخصم والفصل والتحقيق ، هو من أساليب أقسام الشرطة وإداراتها ، لكن مرفق التعليم له أساليبه المختلفة ..إن الغاية ربما تكون واحدة ألا وهى أن تسير الأمور وفقا لما فيه مصلحة هذا الوطن ، لكن لكل مرفق فلسفته وأساليبه ، فإذا كان مرفق الشرطة يسير وفقا لقانون العقوبات ، فالتربية والتعليم لها أسلوبها الذى يميل إلى النهج الوقائى الإنشائى .

وعلى سبيل المثال ، يتحول القانون أمام بدر إلى مجرد نصوص ورقية لابد أن تطبق بحذافيرها ،ولو سأل القضاة لوجد أنهم قبل أن يحكموا ، لابد أن يدرسوا ويقرأوا عن الملابسات والظروف ، فيجئ الحكم ، حتى ولو بالإعدام ، متسما بالعدل والإنصاف ،لكن بدر التعليم ،عندما يجد أن باحثا فى المركز قد مرت عليه خمس سنوات دون أن يحصل على الدرجة العلمية يسارع باتخاذ قرار بالمعاقبة ،ولو درس الأمر جيدا لوجد أن الدراسات العليا فى كليات التربية لها نظام خاص يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار ، فخريج الحقوق ، مثلا ، يمكن بعد الحصول على الليسانس أن يحصل على دبلومين فى عامين يساويا درجة الماجستير ،ويسجل للدكتوراه بعدها ، لكن باحث التربية لابد له أن يحصل على دبلومين بعد التخرج ، لا يساويا شيئا إلا مجرد التأهيل للدراسات العليا ،ويستغرق سنة كاملة حتى يتم له التسجيل أولا لدرجة الماجستير ..هذه السنولات الثلاث التى يستغرقها الباحث لمجرد التسجيل ، ما ذنبه فى ضياعها دون ذنب ارتكبه بنفسه وإنما النظام ، فكيف يحاسب مثله مثل غيره ؟

وهو يأمر بمواعيد وحضور وانصراف فى المراكز ، وهو أمر أيضا محمود على وجه العموم ،ولكن الوظيفة الجامعية ،وهو أستاذ جامعى مرموق ، لها أيضا ظروفها وملابساتها ، فليس من المهم أن أجلس من الثامنة صباحا – مثلا – حتى الثالثة ، لأكون عضوا صالحا ،وإنما المهم هو ما أنتجه من بحوث ودراسات ، معظمها يتطلب التواجد فى مكتبات ،

معظمهما غير متوافر لدى مراكزنا ،ودراسات ميدانية ، فضلا عن أن العكوف على قراءة ما يتوافر غالبا من مكتبات خاصة لدى كل الباحثين ، حتى ولو كانت بالمنزل ، هى جزء من صميم العمل !

وبدر التعليم يتعامل مع مثل هذه المراكز البحثية بالطريقة نفسها التى يتعامل وفقا لها مع إدارات وزارته ، فمركز التقويم ، الذى يحكمه مجلس إدارة ، صحيح أن الذى يرأسه هو الوزير ،ولكن القرارات الخاصة بالمركز لابد أن تكون حصيلة اجتماع ومناقشات ومقابلات بين الرأى والرأى الآخر ، أما أن يستغل كونه رئيسا لينفرد بالقرارات ، فهذا تعسف فى استخدام الحق ! هذا فى الوقت الذى تتجمد فيه تعيينات وترقيات شهورا ، لأنها لابد أن تعرض على مجلس الإدارة الذى لا ينعقد إلا نادرا ،ولم لا ؟ أليس الفرعون كافيا وحده لا شريك له ؟

إن آفة خطيرة من آفات التعليم حقا أن مراكز الرأى والبحث غير مستقلة ، مما جعلها طيعة لإرادة الوزير ،ومن هنا كان بعض الوزراء يوجهون هذا المركز أو ذاك كى ينتهى بالبحث إلى ما يدعم موقفهم ، أما إذا كشف البحث عن خلل جذرى ، فعلى الفور ،يتم حجبه والحكم عليه بالإعدام ،ومثال ذلك أن مركز البحوث التربوية ، فى عهد الدكتورسرور كان قد انتهى فى بحث له إلى الكشف عن خطأ إلغاء السنة السادسة الابتدائية ، فحجبه الوزير . وفى عهد بهاء كشف تقرير ضخم لمركز التقويم ، حوى جهدا علميا قام به مئات ، عن سوء حال الكثير من المدارس ، فأمر الوزير بحجبه وعدم تداوله ..وهكذا

إن أحد سبل تطوير التعليم ، أن يرفع الوزير وصايته من على المراكز البحثية ، ويكون الحكم الفعلى لمجلس إدارته ، على ألا يكون اختيارهم وتعيينهم عن طريق الوزير ،ومن ثم يكونوا أحرارا من الخوف من غضبه أو تملقا لرضاه ، ويخلصوا للحقيقة العلمية وحدها ،ووجه الوطن ،وضرورة أن يكون موقع الوزير ، باعتباره رئيسا لمجلس إدارة المركز مثل موقع

الملوك فى النظم الديمقراطية ، تملك ولا تحكم ، أمـــا اســـتمرار الوضـــع الحالى ، فيعنى أن تسير الأمور وفقا لما يريده هذا الوزير أو ذاك ،والـــذى لن يعدم من يبرر ويفلسف ويزين ويجمل ما يفعل ،ومن هنا تتكـــرر هـــذه المصيبة الكبرى المعروفة ، حيث يجئ كل وزير ، ليصرح فى البداية أنـــه سوف يواصل نهج الإصلاح الذى بدأ به سلفه ،ولكن استقراء الوقائع يكشف عن العكس تماما ، ومن الذى يدفع الضريبة ؟ مصر بكل أجيالها ،وبعد هذا ، لا تسأل ، لِمَ أصبح تعليمنا مزريا مهلهلا ...فتش فى كيفية إدارة التعليم ، وسوف تجد الإجابة ، لكن ، بعيدا عن كاميرات التلفزيون !!

بالتربية الوقائية

لا بقانون العقوبات*

حكمة شهيرة ، رسّخها فى الذاكرة البشرية مسئولو الصحة الجسمية عندما قالوا " الوقاية خير من العلاج " ، ومن قبل ، أرسى قاعدتها الاجتماعية ،الخالق جل شأنه عندما قال فى محكم تنزيله (ادفع بالتى هى أحسن فإذا الذى بينك وبينه عداوة كأنه ولى حميم) ،كما رسخها ، تربويا ، الرسول الأعظم عندما قال " يسّروا ولا تُعَسروا ، وبشروا ولا تنفروا " .

على العكس من ذلك ، ينهج وزير التربية والتعليم الدكتور أحمد زكى بدر ، كيف ؟

عندما جاء إلى رئاسة جامعة عين شمس بدا وكأنه لا يعتد كثيرا بمسألة التربية ولا بمسألة علم النفس ،وكأنه يحمل شعار " العصا لمن عصا " ، فكان أن ألغى برنامجا بدأ منذ أوائل السبعينيات لإعداد المعلم الجامعى ، حيث كان قانون الجامعات قد نص عليه ،وكان برنامج جامعة عين شمس بصفة خاصة نموذجا رائعا بالنسبة لكل الجامعات المصرية، لا نقول ذلك تعصبا لكونى أستاذ تربية بالجامعة نفسها ،وإنما لأفاجئ القارئ بأن قيادة البرنامج ومنهجه ، كان يقودهما رائدان عظيمان من أساتذة طب عين شمس هما الراحلان الدكتور عماد فضلى والدكتور محمد صادق صبور.

ولا يتسع المجال الآن لبيان أوجه الجودة والعظمة فى هذا البرنامج ، فهى تحتاج إلى مقال مستقل ،إنما يكفى أن أشير إلى أنه كان يفرض وجود عضوى هيئة تدريس أحدهما تربوى والآخر من كلية أخرى .

ومثلما يحدث فى مصر مع الأسف الشديد ، عندما يجئ رئيس جديد

---

*جريدة نهضة مصر فى ٢٠١٠/٤/٧

ليدير العمل ، فيبادر بإلغاء ما فعله سابقوه دون الاعتماد على دراسة تقويمية أولا لما هو قائم والكشف عن العيوب والمحاسن ،والعمل على تطويره وتعديله ، حيث أُلغى البرنامج ليحل محله برنامج آخر " تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس " ، الذى جلب – على عكس البرنامج الأول – مكافآت ضخمة للمشاركين ، حيث كان أحد بنود أجندة أجنبية .

كذلك ، لم يعجبه ما عُرف باسم كليات التربية النوعية فعمل على تصفية ما فى جامعة عين شمس وضمه إلى كلية التربية ، والتى لا تتسع أصلا لنصف من هم فيها ، المهم أن تهتز الأرض ويعلو الصخب ،ويتحادث الناس عن الأمر .

ومن عجائب الأمور فى مصر أن يجئ الدكتور بدر الذى لا يشعر بتقدير لعلوم التربية والنفس وزيرا " **للتربية** "، وكأنها من " سقط المتاع " فيما يبدو أنه يرى ، وربما كانت وزارة أخرى أنسب له وأفضل !

وحملت أيامه الأولى فى الوزارة ما يشبه الإقالة لعدد غير قليل من المستشارين ، الذين ربما شعر البعض بالارتياح لذهابهم ، لكننا لم نعرف : لماذا ذهبوا ؟ وهل أُجريت تحقيقات بهذه السرعة ، تكشف للوزير بناء عليها سوء حالهم؟ فإذا كانوا قد أدينوا ، فلم يعاقبوا ،وتعلن نتيجة التحقيقات ؟ لم نملك إجابة مع الأسف الشديد ..

ثم كانت هذه " الزلزلة " التى أحدثها بدر ، أمام كاميرات التلفزيون ،ومصورى الصحف ، (وإن افتقدنا مراقبين من الأمم المتحدة !!) رآها ملايين الناس ، وهبت عاصفة من المناقشات بين مؤيد وبين متحفظ وآخرين معترضين ..

مما يلفت الانتباه ، أن مدرسة الخلفاء الراشدين ، التى شهدت الواقعة ، إنما هى مثال لآلاف من المدارس ، لا نقول مثلها بل أسوأ منها ، فلماذا هى التى انفردت بالتشهير والعقاب على الشاشات التلفزيونية ؟

البعض يقول أننا بأشد الحاجة إلى " الانضباط " ، و" اضرب المربوط يخاف السايب " ،وأن هذا الإعلان المليونى سوف يكون رادعا لكل المتسيبين فى مدارس البلاد حتى يرتدوا إلى جادة الصواب ..

لكن من الممكن الرد على ذلك بأن الانضباط إنما هو شكل ، لابد أن يحتوى على مضمون ،ولكى نوضح حديثنا ، فلنتذكر مكاتب موظفى الحكومة ، حيث لابد أن يحضروا الساعة كذا ، ولا يغادرون إلا فى الساعة كذا ، لكن هل هذا وحده هو المهم ؟ ...إنه مهم ، لكن الأهم هو ماذا يفعلون ؟ كم ونوع وحجم العمل الذى يقومون به ومستواه .

هنا سوف تجد مائة سبب وسبب داخل المدارس الحكومية لا يدفع إلى جدية العمل ، أو كما نقول " على سنة الله ورسوله " ،ولو حاولنا أن نفسر ذلك ونشرحه لاحتجنا كتابا ،ويكفى أن نرجع إلى التقرير القنبلة الذى كان حصيلة جهد مئات من الباحثين بقيادة الراحل العظيم الدكتور فؤاد أبو حطب عن واقع آلاف من مدارس الدولة ،وكيف عرّى التقرير حقيقة الحال ،فكان الأمر الوزارى بحجبه عن النشر .كان هذا فى منتصف التسعينيات ، فما بالنا بحال المدارس ، بعد خمس عشرة سنة ؟!

كذلك فإن ما تلفظ به وزير " التربية " من ألفاظ ، واصفا المدرسة بأنها " زبالة " و " وسخة " ،فهل يعلم أن ثلاثة أرباع مدارس الدولة حالها مثل هذه المدرسة ؟ هل يتحمل وزيرنا الهمام نتيجة هذا بما همس به البعض أن الوزارة إذن ليست وزارة " تربية " بل هى وزارة "زبالة " ، وما رافق هذا الوصف من أوصاف أخرى جاءت على لسان الوزير نفسه ؟ إنها نتيجة منطقية لما تلفظ به ، ونحن نأبى عليه ذلك ولا نرضاه له.

هل هى – الشتم والسب – " حالة خاصة " أصبحت الدولة المصرية فى هذا العهد تتسم به ، خاصة إذا ربطنا هذا الوصف الذى نطق به وزير التربية بما سبق أن وصف به وزير الصحة مستشفى حميات العباسية ،

وكما يتلفظ عدد من النواب " المحترمين " تحت قبة مجلس الشعب ، بل ووزراء آخرين ؟!

بل لنذكر أيضا الإمام " الأكبر " الراحل – غفر الله له – وكيف سخر من طالبة صغيرة السن فى المرحلة الإعدادية كانت تغطى وجهها ، إذ لما رآه قال قولته المؤلمة التى نزلت علينا كما تنزل السكين : " أمال لو كنتى حلوة كنتى عملتى إيه ؟ " ، ونبهها إلى أنه يفهم فى أمر النقاب والحجاب " أحسن من اللى جابوكى " ؟!!

ونعود لموضوعنا الأساسى :هل نتخذ القرار بالعقاب قبل التحقيق ، استنادا إلى مشاهد عيانية سريعة ، أم نؤجل العقاب حتى نحقق ؟

لقد عقب الوزير ، فى وقت آخر على هذا بأنه لم يحتج إلى تحقيق لأنه "ضبط " المقصرين فى حالة تلبس ،وهذا يعنى أن لو قاضيا شاهد مواطنا يرتكب جريمة أو جنحة، يبادر إلى الإدانة للشخص بدون تحقيق أو محاكمة؟ هل هذا كلام يمكن أن يقال على هذا المستوى " التربوى " ، وفى القرن الحادى والعشرين ؟!

إن القضاء العادل لابد أن يتيح للمتهم أن يدافع عن نفسه ، وأن يشرح الظروف والملابسات ، فلعلها تخفف العقوبة المنتظرة ، فمن أولى بهذا المنطق : وزارتا الداخلية والعدل أم وزارة (التربية) ؟

هنا ، فى وزارة التربية ،لو كان هناك تحقيق عادل ، فكما يعاقب مدير المدرسة لأنه مسئول عن إدارة المدرسة ، فلِم نساير المنطق هنا ونقول بمعاقبة مدير إدارة التعليم التى تتبعها المدرسة ، باعتباره هو مسئول عن حال ما يقع فى دائرة مسئوليته ، ثم نتسلسل صعودا ، حتى نصل كذلك إلى الرؤوس الكبيرة المسئولة فى المحافظة والإدارة المركزية فى شارع الفلكى ، كى يجازوا على صورة من صور التقصير؟

الغريب حقا أن عقاب الوزير تمثل فى نقل العاملين بالمدرسة إلى مدارس أخرى ! وهو أمر يجعل الإنسان بالفعل يضرب كفا بكف ، فما ذنب

تلاميذ المدارس التى سوف تنكب باستقبال هؤلاء المعاقبين ؟ هل هذا حل يقبله عقل ؟ إن هذا مدير ، فإذا كان قد أساء الإدارة ، فكيف نسمح له أن يدير مدرسة أخرى ؟ وهذا مدرس ، ولم يقم بفريضة التدريس ، فكيف نسمح له أن ينكب تلاميذ آخرين بإهماله وسوء تدريسه ؟

وإذا ذهب المعاقبون إلى المدارس الجديدة ، فهل سيضافون إلى من يقومون بالعمل من قبل أم سوف يجئ بمثل هؤلاء إلى المدرسة المعاقبة ؟

هل فكر سيادة الوزير فى عائلات كل مدرس منقول التى استقرت فى سكن بعينه ، وأزمة السكن فى مصر أشهر من أن يشار إليها ؟ ألم يكن من الممكن أن يجئ العقاب فى صورة خصم أو تأخير ترقية أو " غرامة " ...أو ..أو

وماذا سوف تكون عليه " هيبة " المدرسين الذين تم تهزئتهم والسخرية منهم على الملأ ورآهم وسمع إهانتهم ملايين الناس ؟

هى تساؤلات ، إجاباتها معروفة ، وهى نتيجة طبيعية " لمَسْرَحَة " الموقف ،وإثارة الاهتمام والحديث بين الرأى العام ، وإظهار شجاعة ، لكنها شجاعة مزيفة ، إذ الشجاعة الحقيقية هى التى تتبدى فى أسلوب آخر ، أسلوب يقوم على التبشير لا التنفير ،والتيسير لا التعسير ،والبحث والدرس!

قد يقول البعض أن الدكتور بدر قد نشأ فى بيئة " أمنية " ، باعتبارها نجلا لوزير " داخلية " سابق ، لكننا لا نميل إلى هذا ، فهو نهج نظام حكم قائم ، يجنح إلى النظرة الأمنية فى كثير من القضايا الكبرى ، فإذا ظهرت مظاهرة أو اعتصام ، تجد الجند المركزى واقفا بالمرصاد ، مستعدا أن يضرب بكل قسوة ووحشية ، ولا يكون النظر العلمى الإنسانى بالبحث فى الموضوع ومعرفة أسبابه ودواعيه ،وكيف يمكن معالجته ؟

إننا فى علوم التربية والنفس نقول كثيرا أن " الضرب " هو مظهر ضعف لا قوة ، لماذا ؟ لأنه يشير إلى عدم معرفة الضارب بالأساليب الموضوعية الإنسانية ، فضلا عن ضيق صدره ،وضعف إيمانه بالحوار

والديمقراطية ، بحيث لا يتصور أن يجتهد ويسعى ويحاول مرات ومرات ، تماما مثلما هو الأمر عند المقارنة بين النظم الديمقراطية والنظم الاستبدادية ، ففى النظم الديمقراطية لابد من مناقشات ودراسات ،ومشاركات من هيئات ومنظمات مجتمعية متعددة ، وهذا يستغرق وقتا ، ربما يكون طويلا ، لكن فى النظم الاستبدادية ، تكفى كلمات من الفرعون الأعلى ليتم القرار ، وليكن بعد ذلك ما يكون ، فالشرطة جاهزة ، والعصا الغليظة بالمرصاد ،والتقنيات الحديثة كفيلة بأن تمدنا بما نريد من مبررات " بالصوت والصورة " ، لا يهم إن كانت غير صادقة أم لا ، المهم أن نظل على كراسينا التى ننسى أننا لن ندوم عليها ..سنة الله فى خلقه ، ولن تجد لسنة الله تبديلا!!